

دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

أ.د. عبد العظيم دريفش جبار الزياي / جامعة ذي قار / كلية الإدارة والاقتصاد

تاريخ التقديم: 2017/8/28

تاريخ القبول: 2017/12/5

المستخلص

ازداد استخدام الشركات صغيرة الحجم للأجهزة الالكترونية في الآونة الاخيرة على نحو كبير، بموازاة ذلك، تصاعدت كمية المخلفات الالكترونية الناتجة عن تقادم هذه الاجهزة او انتهاء عمرها الافتراضي. لذا، اتجهت انظار الباحثين صوب فهم القوى التي تؤثر في نوايا المعنيين بإدارتها نحو الممارسات البيئية السليمة للتخلص من المخلفات الالكترونية، ولتوافر النظرية المؤسسية على امكانية لفهم هذه القوى، فقد استأثرت بالاهتمام. ولذلك، وظفها الباحث لغرض دراسة تأثير ضغوط (التقليد، النفعية، والارغام) على نوايا المعنيين بإدارة عينة من الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية، ووصولاً الى هذا المرام، طور الباحث استبانة محكمة ومختبرة، تضمنت (خمسة ابعاد)، فسرتها (اربعة عشر) فقرة، استخدم الباحث لأغراض القياس مدرج سباعي الأبعاد، واختبر دقة المقياس ومستوى الثقة وفقاً لمتطلبات الصدق والثبات المتعارف عليه. كشفت النتائج عن قدره المقياس (فقرات ومتغيرات) على قياس ما صمم لأجله، بلغت عينة البحث (94). وحلت النتائج باستخدام تحليل المسار، وكشفت النتائج وعلى وفق آراء المستجوبين، بأن تقليدهم للذين حققوا نتائج جيدة، وسعيهم وراء مسايرة زملاء المهنة وشركاء العمل، وامتثالهم للأنظمة والقوانين تؤثر في اتجاهاتهم نحو هذه الممارسة وتنعكس في نواياهم لتبنيها، اختتم البحث بأهم الاستنتاجات التي تمخض عنها البحث، واوصى بما يساهم في التأثير الايجابي نحو تبني هذه الممارسة الحيوية للفرد والشركة والبيئة.

المصطلحات الرئيسية للبحث / القوى المؤسسية، ضغوط الارغام، ضغوط التقليد، الضغوط النفعية، التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 107 المجلد 24

الصفحات 24_56



المقدمة

تجاهل باحثوا أنظمة المعلومات دورهم الحيوي في الحد من الاضرار التي تخلفها تقنية المعلومات في البيئة بذريعة ان هذا الامر خارج حدود مملكة بحثهم لفترة ليست بالقصيرة، غير انهم استفاقوا أخيرا، وبالنتيجة ظهر الى السطح مجالاً بحثياً متعاطم الأهمية، مستأثراً بالاهتمام، سمي تقنية المعلومات الخضراء، منتقلتة من مجرد اشارات عابرة الى موضوعاً ساخناً، حاوره المعنيين من زوايا متعددة ورسدوا مختلف تأثيراته، وسرعوا من خطواتهم لفرزها، وكثرت فيه بحوثهم وتنوعت وهموا للخروج من المدخل الضيق الذي ينظر الى تقنية المعلومات على انها مشكلة الى المدخل الأوسع، والفضاء الأكبر الذي ينشد معالجة ما انهك كوكب الارض ويصور تقنية المعلومات بانها الحل، وبدأوا بالعمل بعزم لرصد وتحليل واغناء احدي ممارساتها التي تعتنى بالتخلص من المخلفات الالكترونية على نحو سليم بينيا ليقابل تكاثرها المخيف على الارض وفي باطنها، الذي جاء على خلفية النمو السريع في انتاج واستهلاك المعدات الالكترونية (Bahers and Kim:2018:46). حيث بلغ عدد الحواسيب التي تم التخلص منها بين عام (1994-2003) 500 مليون حاسوب، احتوت 2873.000 طن من البلاستيك، و718.000 طن من الرصاص، و1363 من الكاديوم، و287 طن من الزنبق (Zhang et al: 2011:80). وفي حديث موصول، ذكر (Elliot : 2007:3) ان الصين تتخلص من (4) مليون حاسوب سنويا، وتطمر استراليا (1.6) مليون حاسوب سنويا، وتركن (1.8) مليون حاسوب على رفوف المخازن. وتوقع (Srivastava and Srivastava : 2012:61) ان تزداد المخلفات الالكترونية من الحواسيب القديمة بنسبة (500%) في الهند، و (200%) في جنوب افريقيا و (400%) في الصين في عام 2020 مقارنة مع عام 2007. ومن المتوقع ان تنمو المخلفات الالكترونية بمقدار (40) مليون طن سنويا على وفق التقرير الذي اعده برنامج الامم المتحدة الإنمائي يعاد تدوير جزء منها ويذهب الباقي الى مقابر الدفن لمحتوياتها الخطرة. والادهى من ذلك على وفق ما جاء في دراسة (Albertao : 2012:63) ان (2.5) مليار حاسوب شخصي اصيحت بحكم المتقدمة في عام 2013 لعدم قدرتها على مواكبة التطورات والتحديثات في البرمجيات وان 20% من الحواسيب يجري التخلص منها على نحو ودي للبيئة اما البقية تطمر في داخل الارض مسببنا تلوث في التربة والماء والهواء. لأنها على ما جاء في دراسة (Kumar and Kannegola : 2012:24) تحتوي مواد خطرة وحساسة بينيا، فالرصاص يؤثر على النظام العصبي والكلية وجهاز تصنيع كريات الدم الحمراء، والكاديوم يؤثر على الكبد والكلية، والزنبق يدمر النظام العصبي للإنسان ويؤثر على نظام المناعة ويسبب الطفرات والتغير الانزيمي، والزرنيخ الذي يثبط الانزيمات الايضية، و (Polyvinyl Cholrd) الذي يؤثر على الجهاز التناسلي للإنسان ويسبب السرطنة.

ومع ان الشركات صغيرة الحجم تسهم بما يقدر 70% من التلوث العالمي وتقع عليها مسؤولية استهلاك جزء كبير من المواد، الا ان الشواهد على وفق ما اقره (Chen: 2011:6) تؤكد ان هذه الشركات تميل الى التعامل مع المشاغل البيئية على نحو غير مخطط بدلا من تطوير مدخل استراتيجي مخطط. ولان الآثار السلبية التي تخلفها النفايات الالكترونية تولد محليا وتأثيرها عالمي، ليس هنالك من ينكر وجود تأثير غير صحي ناجم عن سوء معالجتها، ولا احد يتغاضى عن ضرورة الوقوف بوجهه هذه المشكلة الخطيرة، واهمية التقصي عن القوى التي قد تكون عوامل من البيئة التقنية، او ممارسات اجتماعية او عناصر معرفية تؤثر في نهاية المطاف في اتجاهات المعنيين بإدارتها ونواياهم باعتبارهم معنيون بالتخلص من المكونات المادية لتقنية المعلومات الذي انتهى عمرها الافتراضي او تقادمت تقنيا، او اصابها عطل يصعب اصلاحه، او لأي سبب اخر لتصبح مخلفات الكترونية تنطوي على كثير من المخاطر، ومعرفة قوة تأثيرها ونفوذها الذي يرغمهم على التوجه صوب استراتيجيات غير ضارة بالبيئة. وتأسيا على هذا التصور، يأتي البحث الحالي، في محاولة للتعرف على تأثير القوى المؤسسية (الارغام، التقليد، النفعية) على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني ممارسة ادارة المخلفات الالكترونية، او كما يحلو للبعض تسميتها التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية، بعد ان اضحت هذه المخلفات تشكل خطورة كبيرة على البيئة. ممتطيا المنظور المؤسسي الذي يفسر الكيفية التي تؤثر بها الضغوط الخارجية على اختيار المنظمة لاستراتيجيتها البيئية (Hu et al :2016:1149).



المبحث الأول / الدراسات السابقة ومنهجية البحث

أولاً: الدراسات السابقة

ينوه الباحث، وقبل الخوض في تفاصيل عرض الدراسات ذات الصلة التي استطاع الوصول إليها، ان الدراسات في مراحلها الاولى، دأبت على استخدام العنوان الشامل (تقنية المعلومات الخضراء) الذي يحوي ضمنيا ممارسات التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية، بوصفه، احدى المراحل، او بالأحرى المرحلة الاخيرة من مراحل دوره حياة تقنية المعلومات الخضراء كما جاء في دراسة (Molla : 2008:129). غير ان الدراسات التالية شرعت في مناقشة تفاصيل التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية . اجمالا ، ابدى الباحثون رغبة شديدة في تتبع ظاهرة التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية ، وأفردوا عديد من الدراسات والبحوث لتتبع مختلف ممارساتها ، وحاوروها من زوايا مختلفة ، ليؤسسوا مرتكزات التعاطي معها ، بعد ان اطلق (Elliot : 2007:1-10) الشرارة الاولى ، اذ قرأت دراسته قراءة مستنيرة مصادر عديدة ، وقدمت الاسس المنطقية لباحثوا انظمة المعلومات لحل المشاغل التي تواجههم حين الولوج الى الميدان الجديد . وجاءت دراسة (Elliot and Binney:2008:1-10) بصيغة محاولة للإجابة على التساؤلات التي تسعى المنظمات الاجابة عليها ممثلة في كيف ؟ ومتى؟ واين؟ نستجيب الى ضرورات تطبيق ممارسات تقنية المعلومات الخضراء ورسمت الدراسة إطار لتطوير قدرات الشركة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات. وطورت دراسة (Butler and Daly : 2009:) سلسلة من الفرضيات بالاعتماد على النظرية المؤسسية ، وبينت ان قلق المديرين في الاعمال وتقنية المعلومات يتغير نتيجة تأثرهم بالضغوط الاجتماعية والتنظيمية والثقافية والفكرية في البيئة المؤسسية . وفي سياق متصل، سوقت دراسة (Kuo and Dick : 2009:81-92) انموذجا مقترحا فيه ان الضغوط التنافسية وضغوط الشرعية وضغوط المسؤولية الاجتماعية والقوى التنظيمية والقيود التقنية تعد قوى مؤثرة في توسع تقنية المعلومات الخضراء ، وأشارت الدراسة الى ان الاتجاهات سوف تتحول في نهاية المطاف الى فعل حينما يوجد انموذج سليم للكلف الذي يلقي الضوء على الوفورات المكتبية ومبادرات تقنية المعلومات الخضراء التي تفرزها تصميم برامج طويلة الاجل لمعرفة المشاغل المحيطة . واختبرت دراسة (Chen et al : 2011:5-27) تأثير الضغوط المؤسسية على تبني تقنية المعلومات الخضراء ، ودمجت الدراسة المنظور المؤسسي مع منظور ادارة الموارد الطبيعية ، مرتكزا على استراتيجيات منع التلوث ، والاهتمام بالمنتوج ، والتنمية المستدامة ، وطبقت الدراسة على 75 شركة في اقطار مختلفة ، واكدت نتائجها بان ضغوط التقليد والارغام يقودان المنظمات نحو تبني تقنية المعلومات الخضراء . وكرس (Butler : 2011:2-26) دراسته لبناء انموذجا تفاعليا بوساطة توظيف النظرية المؤسسية لفهم كيفية تأثير القوى الخارجية من البنية المؤسسية والميدان التنظيمي في قرارات مصنعي تقنية المعلومات لتصميم وتصنيع المنتجات الصديقة للبيئة ، ووظفت النظرية التنظيمية لوصف الترتيبات الداخلية التي تبلورها الشركة لاستخدام تقنية المعلومات الخضراء من اجل فهم ودعم اتخاذ القرارات وخلق المعرفة حول تقنية المعلومات الخضراء . ونفذ (Petzer et al : 2011:330-333) دراسته في جنوب افريقيا ، وعن طريق المقابلات الشخصية مع ادارات سبع شركات محلية المسجلة في سوق المال هناك توصلت الدراسة ان هدف تقليل الكلف هو الدافع الاساس للاهتمام بتقنية المعلومات الخضراء ، ولا يوجد واعز اخلاقي ، او التزاماً بالانظمة والقوانين للاهتمام بتبني تقنية المعلومات الخضراء عموما . واستعرضت دراسة (Kumar and Kannegalo : 2012:23-38) التأثير البيئي للأجهزة الالكترونية في كل مرحلة من مراحل دوره حياتها . وعالجت دراسة (Coffey et al: 2013:761-778) الاتجاهات نحو تقنية المعلومات الخضراء في الشركات صغيرة الحجم النيوزلندية ، ووظفت النظرية المؤسسية بوصفها اطار لدراسة العوامل التي تؤثر في الشركات صغيرة الحجم حينما تبني ممارسات تقنية المعلومات الخضراء ، واتضح من النتائج ان هناك وجهات نظر متنوعه توحى بان حجم واحد ملائم لجميع المراحل لتشجيع المنظمات على تبني تقنية المعلومات الخضراء على نحو ناجح محل شك ، وبينت الدراسة مختلف الضغوط لها وقع مختلف على تبني الشركات صغيرة الحجم لتقنية المعلومات الخضراء. وعلى غرار ذلك جاءت دراسة (Alziady:2018:1-25) التي نفذت على عينة من الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار وأظهرت وجود تأثير للقوى المؤسسية على اتجاهات ونوايا المديرين للاستمرار بالتخلص الامن من المخلفات الإلكترونية .



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

وبقراءة الدراسات متقدمة الذكر قراءة متأنية ، نلاحظ بوضوح ان هذا الحقل المعرفي من حقول علم انظمة المعلومات بدأت ملامحه ومرتكزاته تتبلور وتتشكل في نهاية العقد الاول من القرن الحالي ، وان البحث فيه والى حد ما في مرحلة الاولى تركز على بناء اسسه الفلسفية ، وشهد مسار الدراسة فيه تحولات فكرية ومفاهيمية ، وانتقالات متعاقبة ، فالاهتمام الاول ، انصب على تقليص المواد الضارة في المكونات المادية لتقنية المعلومات ، لينتقل الى اشارة الانتباه الى معالجة الاثار الضارة لتقنية المعلومات طيلة دوره حياتها ، ومن ثم ، معالجة ما قد تسببه المكونات المادية من اضرار بعد الانتهاء من استخدامها ، وانجزت الدراسات السابقة مهمه التأكيد على تقنية المعلومات الخضراء وفتحت الباب امام اعادة النظر ، واستئناف التفكير في تشكيل مختلف ممارساتها وصياغة ملامحها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة ، واخذ التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية مدها ، لما تسببه هذه المخلفات من ضرر على الجميع ، واخذت الدراسة فيه ترتكن الى المدخل المؤسسي لبيان ومعرفة القوى المؤثرة في تبني هذه الممارسة ، ويلاحظ ان الدراسات توزعت جغرافيا في اماكن مختلفة من العالم ، ويقودنا هذا الى القول ، بان الضرر يحدق بالجميع ، وما يلفت الانتباه ان الدراسات العراقية على حد علم الباحث محدودة ، وهذا ما دفع الباحث الى التأسيس لها ، والترويج لها ، بعد ان استقى من الدراسات السابقة رؤيته وملامح بحثه التطبيقية.

ثانيا: مشكلة البحث

سرت الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار على اختلاف مسمياتها ونطاق عملها من خطواتها صوب اقتناء الاجهزة والمعدات ذات الواجهة المعتمدة على تقنية المعلومات (حواسيب ، طابعات ليزرية ، مساحات ضوئية ، اجهزة استنساخ ، هواتف مختلفة ...) بعد الافتتاح الكبير على العالم مع اطلاله عام 2004 ، واستمرت على هذا المنوال سيما بعد فترة الرخاء الذي لازمه استهلاك واسع لمنتجات تقنية المعلومات والاتصالات الذي ولد في مرحلة لاحقة احجام كبيرة من النفايات على نحو غير مسبوق جرى التخلص منها بشكل غير لائق بينياً على نحو مقصود او غير مقصود مما أدى الى الاضرار بالبيئة ومشكلا خطراً على الصحة العامة . وبمرور الوقت، زادت كمية المخلفات الالكترونية، وبموازاة الافتقار الى الإدارة السليمة لها تصاعدت الاخطار الملازمة لها لاحتوائها مواد كيميائية خطيرة على الجيل الحالي والجيل المستقبلية، وما عقد المشكلة ان التخلص منها يتم بطريقة بدائية دون مراقبة، او محاسبية من أحد، او مضابقة مقصودة او غير مقصودة، وتفاقت المشكلة، ولاحت في الأفق في السنوات الاخيرة بوادر ضغوط من قوى مؤسسية من هنا وهناك على المديرين المعنيين بإدارة الشركات عينة البحث لدفعهم صوب التعاطي بينيا مع المخلفات الإلكترونية. لتتشكل بعض الاتجاهات والنوايا نحو التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية استجابة لتلك الضغوط. وعلى هدى من هذا التصور، فان الباحث جسد مشكلة بحثه بالتساؤل الاتي :ما هو تأثير القوى المؤسسية في اتجاهات المعنيين بإدارة الشركات عينة البحث نحو تبني ممارسة التخلص السليم بينيا من المخلفات الالكترونية؟ وما هي قوة تأثيرها؟

ثالثا: اهداف البحث

اندفع باحثوا أنظمة المعلومات لتطوير اساليب ومحكات لاستكشاف دورهم في التقليل من الاضرار بوساطة تحليل ومناقشة ما هو وثيق الصلة بها، ويحاول البحث الحالي الاسهام في هذه الجهود والقيام بالبداية في البيئة المحلية لتوجيه ابصار :

- 1- الأكاديميون للترويج لتقنية المعلومات الخضراء، وممارساتها المختلفة والتأكيد على التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية بوصفها ممارسة تحضي بالأولوية وتضمنها في مقرراتهم الاكاديمية.
- 2- الباحثون المختصون في حقل انظمة المعلومات للولوج للموضوع، واستكشاف اطره الفلسفية وبيان وعرض دلالاته بالتطبيق، والنظر الى التخلص الامن من المخلفات الالكترونية على انها ممارسة لحماية وجود الفرد والشركة والمجتمع.
- 3- اصحاب القرار في الشركات للتعرف على مصادر الضغوط التي يتعرضون لها، وقوة تأثيرها، واختيار الاستجابة التنظيمية المناسبة لها التي تتوافق مع الاستراتيجية البيئية في شركتهم.



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

4- المعنيون بخدمة تقنية المعلومات للاستعداد لدورهم الجديد الذي يملي عليهم الموازنة بين الاداء الاقتصادي والبيئي ليكونوا نقطة استشعار في شركتهم بهذا الشأن ونقل تفكيرها للتلاؤم مع القيم الجديدة.
5- رجال الاعمال للفت انتباههم الى ان المخلفات الالكترونية تنطوي على فرصة عمل مربحة ماديا بما تحتضنه هذه المخلفات من مواد غالية الثمن، وفرص اجتماعية لان قيامهم بمعالجة المخلفات الالكترونية واعادة تدويرها جزء من مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه مجتمعهم.

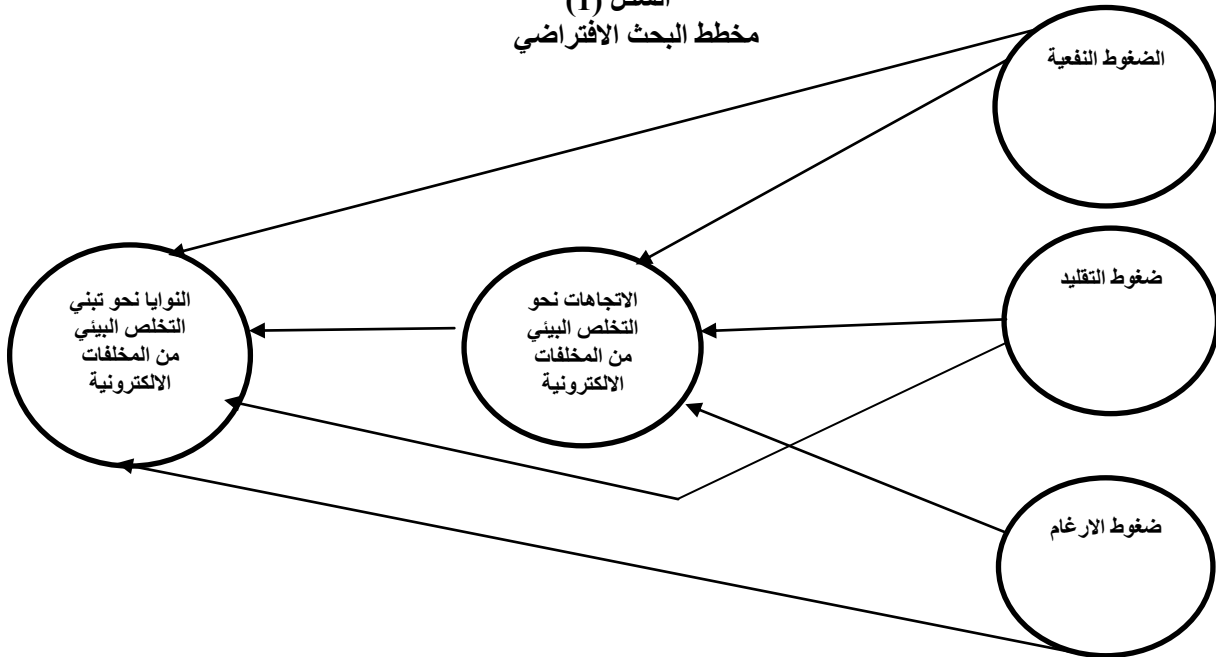
رابعا: اهمية البحث

ان دور تقنية المعلومات في الحد من التدهور البيئي المخيف بان جليا، مع ذلك، فان جهود باحثي أنظمة المعلومات في بيئتنا بهذا الصدد لازالت غير واضحة المعالم. ومن هنا، تكمن اهمية البحث في محاورته واحدا من المواضيع التي تقع على سلم اولويات الباحثين في حقل أنظمة المعلومات في العالم بأسرة، ولا يغالي اذا قال انه موضوع الساعة من زاوية المنظور المؤسسي، اما حدوده ولكون تقنية المعلومات الخضراء متعددة الوجوه، وتتسع لدوره حياة المكونات المادية لتقنية المعلومات (انتاج ، شراء ، تشغيل ، التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية) فانه سوف يركز على الجزء الاخير لوصفه ممارسة ذات اهمية حيوية في البيئة المحلية ويمكن ان تقع تحت السيطرة و الى حد كبير .

خامسا: مخطط البحث الافتراضي

تتخذ الشركات قرارات من اجل ان تحظى بالقبول من قبل المؤسسات في بيئة الشركة وان هذا القبول يؤمن لها بقاء طويل الاجل في البيئية (Krell et al:2016:683). لا يتوقف المدخل المؤسسي عند حدود عدد من الممارسات التي توظف بطريقة جزئية في عدد من الشركات التي تجنح لان تكون غير طبيعية ، بل يحاول التمعن بدراسة الشركة وعلاقتها بما يحيط بها ، ويعترف على دور القوى المؤسسية وما تصفه من معايير واجراءات ومبادئ وقيم وقواعد وانماط وعي وسلوك ومدى توافق الشركة مع ذلك ، والابتعاد عنها يضعها امام مسائلة بشأن دورها واستمرار حياتها ، لذلك ، ومن اجل التحقق من تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المعنيين لتبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية ، رسم الباحث مخطط بحثه الظاهر بالشكل (1) .

الشكل (1)
مخطط البحث الافتراضي





محاو لا اظهر التنوع في القوى المؤسسية والتباين في قوة تأثيرها وتحليل مختلف انواع الضغوط على الاتجاهات نحو عملية البيئي، منطلقا مما فحواه، ان الاتجاهات نحو التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية التي تأتي بفعل الضغوط النفعية، ورغبتها في مجاراة الشركات الاخر، والامتثال للأنظمة والقوانين الحكومية مكونا مهما من مكونات التوجه البيئي لا يمكن اغفالها لأنها برأي (Jekin et al : 2011:17) تؤسس لتنفيذ المبادرات البيئية . من هنا، وضعه الباحث متغيرا وسيطا في مخطط بحثه. وان القوى الخارجية ويقطع النظر عن قوة تأثيرها، لا تؤثر وحسب ما ذكره (Liang et al : 2007:59) في الشركات دون التأثير في سلوك أفرادها . وفي معرض محاورته لها اكد (DiMaggio and Powell : 1983:147) ان المسايرة الهيكلية تنتج من ثلاث عمليات تقع داخل الميدان التنظيمي ، وهذه الاليات يمكن ان تعد قنوات تتأثر المنظمة بها بالثقافة المؤسسية والتوقعات البيئية ، وضغوط المسايرة على وفق ما افاد (Coffy et al : 2013:762) هي الضغوط التي ترغم احدى الوحدات في المجتمع لتصبح مشابهة الى الوحدات الاخرى في نفس الظروف البيئية . وتتجلى هذه الضغوط على وفق ما هو ظاهر في المخطط بثلاث صور (الارغام ، التقليد ، الانفعال) وتقع في البحث الحالي في الجانب الايمن بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في المتغير الوسيط على نحو مباشر وايضا على نحو مباشر وغير مباشر في المتغير التابع ، طبقا لمتطلبات تحليل المسار المستخدم في تحليل معطيات البحث.

والاتي تفسير لمتغيرات البحث.

1- ضغوط التقليد

تخضع الشركات وعلى الدوام الى ضغوط تجبرها على التغيير طول الوقت وعلى وفق ما صوره (DiMaggio and Powell: 1983:148) لتصبح مشابهة الى شركات اخرى في بيئتها، ورضوخها الى هذا النوع من الضغوط يعد بمثابة استجابة تنظيمية لعدم التأكد حينما يكون مسار العمل غير واضح. وفي حديث موصول بين (Gholam et al: 2016:521) ان هذا النوع من الضغوط يقع حينما تعتمد شركات اخرى تقنية معينة وتصل عن طريقها الى تأثيرات ايجابية، وفي الشأن ذاته افاد (Rogers : 2003:37) بان ضغوط التأثير تصل الى مداها حينما يكون الابداع غير مؤكد وغامض وتظهر هذه الضغوط في المرحلة المبكرة من الابداع . وتفرض العمليات المؤسسية على ما لاحظه (Hertwing : 2012:252) قيام شركة بتقليد شركات اخرى لأنها بنظرها اكثر نجاحا وتمتع بشريعة اكبر منها ، وتؤسس هذه الفكرة على ان اي نوع من انواع الشبكة الاجتماعية التي تنشر الافكار او المنتجات تتأثر بالضغوط التي تتطور حينما تتبنى الكثير من المنظمات هذه الافكار والابداعات (التخلص البيئي من المخلفات الإلكترونية في البحث الحالي) ، لذا فان الهياكل تتشكل بواسطة سلوك منظمات اخرى ، التي تعد مجموعته مرجعية او تنتمي الى ذات الميدان التنظيمي والشركة قد تميل الى سلوك معين او نمط معين من التصرف لتظهر انها شريك تجاري . ويسمي (Vykoukal et al : 2009:4) الشركة التي تقع في نفس الصناعة (التماثل الهيكلي) وتميل الشركات الاخرى الى تقليد الشركات الجذابة بفعل تبنيها الناجح لممارسة معينة . وتقلد الشركات شركات اخرى على رأي (Liang et al: 2007) حينما يكون فهمها للتقنية غير واضح، وتكون الاهداف غامضة، وعدم التأكد يكون عاليا، وتنعكس الضغوط الواقعة على الشركة لتقليد شركات اخرى دون النظر لبنيتها الداخلية وبين : (Swanson and Ramiller : 2011:535) ان معظم الشركات تحاول الاستفادة من نظيراتها التي نجحت في ادخال التقنية الحديث للأعمال وحققت نتائج جيدة واكتسبت منافع قيمة . وتبني تقنية المعلومات الخضراء وممارساتها المختلفة على وفق ما سوق له (Chen et al: 2011:7) ينطوي على عدم التأكد لا يمكن الاستهانة به، لأنه يحمل بين طياته تحديا كبيرا للمسلمات التي يؤمن بها المديرين في بيئة العمل والعاملين بإدارة خدمة المعلومات. فعليه الربح المهمة على فكر وممارسة مالكي الشركات صغيرة الحجم والمديرين المعنيين بخدمة تقنية المعلومات تجعل التفكير الجديد ابتعادا عن المسار العام لتوجهاتهم.



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

وفوق ذلك، فإن التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية يحمل مكونا اخلاقيا لمشاغل البيئة، ما لا يتوافق مع هدف الربح في بيئة البحث وتظهر القوى التي تدفع الشركة للتقليد على نحو واضح في حالة افتقار البيئة المؤسسية الى معايير صارمة لمعالجة والتخلص من الاثار السلبية للمكونات المادية لتقنية المعلومات، وهذا ما يجعل الشركات تحت طائلة هذا النوع من الضغوط. وينبع التقليد حسب ما يؤمن به (Teo et al : 2003:23) من مسارين ، الاول ، (التقليد ذات الوجهة المعتمدة على التكرار) وفي هذه الحالة فان الشركة تتخذ قرار التبني على أساس شيوع الممارسة وانتشارها ، وحينما تصبح الممارسة روتينية في بيئة العمل سيكون بوسع الشركة المحورية المؤسسية التأثير على قرار التبني، وحينما تغدو الممارسة شائعة فان هذا يوفر شواهد على شرعيتها واذا تطورت الممارسة وتبينتها كثير من الشركات أمسى اللجوء اليها امرا مفروغا منه. والنوع الثاني (التقليد ذات الوجهة المعتمدة على النتائج) وهنا تميل الشركات الى تقليد شركات اخرى لاحظت ان تنفيذها لممارسة معينة كان في صالحها . وفي هذا الصدد نبه (Chen et al : 2011:7) بان المسايرة هنا تكون طوعية او اختيارية على عكس النوع الاول ، وعلى وفق ذلك ، فان عدم ظهور نتائج عكسية بالمنظور الاقتصادي على المدى المنظور ، قد تشكل عائق امام تبني ممارسة التخلص الامن من المخلفات الالكترونية ، كما ان هدف الربح لوحده قد يحد من قبول الممارسة بسرعه ، لذا ، تنظر الشركات في بيئة البحث بحذر الى نجاح او فشل الذين يتبنون الممارسة ماديا او معنويا . والخلاصة هنا ، ان الاسس المنطقية لهذا النوع من الضغوط ، ببساطه ، اتباع افعال المنافسين الناجحين سيكون النجاح حليفك ، وان الاتجاهات سوف تأخذ منحى ايجابي في محاولة لتقليد الاخرين وتنعكس في النوايا المواتية نحو تبني هذه الممارسة.

2-الضغوط النفسية

يتعلم الافراد في داخل الشركات عن طريق التفاعل ان يتصرفوا بالطريقة التي يتوقعها الاخرين منهم ، ومن ثم فانهم يراعوا ان يكون سلوكهم مطابقا للأنماط السلوكية والنظم الاجتماعية التي خلقوها وهم يتعلمون من الاخرين الذين لديهم ذات التوقعات ، وهذه الانماط السلوكية المتشابهة لا تأتي في ليلة وضحاها بل يستمر تكوينها فترة طويلة ، وتمتد برأي (DiMaggio and Powell : 1983:152) في العمليات المهنية وتتبع من افضل الممارسات بين شركاء الاعمال والمجهزون والحكومة ، اضافة الى ذلك ، فان عمليات التبادل المستمر للمعلومات داخل سلسلة القيم في المنظمة يمد العاملين بتوجيهات مستمرة لاستيعاب وهضم وتمتين الممارسة الجديدة ، وتتبع الضغوط النفسية برأي (Coffey et al : 2013:763) من تكرار الاتصال مع المجهزين والزبائن او الشركات الاخرى ، وتتجلى بوضوح في قنوات العلاقة الثنائية الشركة-المجهز ، الشركة-الزبون على نحو يمكن الشركة من التعلم حول الابداع بجانب المنافع والكلف. وتنطوي الضغوط النفسية على وفق ما فسره (Marett et al : 2013:1302) على قيام متخذ القرار بمحاولة نسخ ممارسات الاخرين ولكن على مستوى دون الوعي بين النماذج العقلية المشتركة التي طورت من تجارب مماثلة او التفاعل المباشر مع النظراء .

ويدون شك، ان الوصف ينطبق على ممارسة التخلص البيئي للمخلفات الالكترونية على اعتبار انها حلول لمشاغل ومشاكل يمتد تأثيرها للجميع وينتفع من محاسنها الجميع فحال تتوفر الممارسة وتتوضح معالمها، فان اعضاء الميدان التنظيمي (مجهزون، زبائن، حكومة ...) يعلمون وبشكل جماعي على الترويج لمختلف خصائصها ، وهذا يبدو مهماً في صناعة المعايير المؤسسية لتنفيذ الممارسة . وشخص (Hertwing : 2012:253) مصدرين للضغوط النفسية ، الاول ، حينما يتلقى المهنيين تدريباً متشابهاً ، الذي ينتج من قيام الجمعيات و الاتحادات المهنية بفرضه ، وبمنح الافراد فرصة للتفاعل الذي يعزز من انتشار الافكار بين المهنيين ، عندئذ ، فان اعضاء المنظمة يميلون الى تطوير رؤية مشتركة مناسبة للطرائق ، والثاني ، السلوك التنظيمي الذي بالمقابل يؤثر في الهيكل التنظيمي . وان الافراد وفقاً لما اشار له (Laing et al : 2007:61) ونتيجة لأشغالهم مواقع مشابهة في عدد من الشركات فانهم يحضون بتوجيهات وتصرفات متشابهة تجعلهم يهيمون على التنوع في التقاليد واليات الرقابة ، وبالتالي ، يشكلون السلوك التنظيمي المميز. وينشأ هذا النوع من الضغوط على وفق ما بلغ عنه (DiMaggio and Powell : 1983) بوساطة المهنية ، ويعرفها بانها جهود جماعية يبذلها افراد المهنة في الشركة ويسعون بها الى التعريف بظروف وطرائق العمل



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية

والسيطرة على انتاجية اعضائها في المستقبل ، وانشاء اسس معرفية وشرعية لما يتعلق باستقلال مهنتهم . وفي معرض نقاشه نبه (Boshas and Poussing :2016:240) الى ان الشركة التي تتبنى الابداع ، وبما لديها من روابط مباشرة ، وغير مباشرة مع الشركات الاخرى ، تكون قادرة على التعلم حول الابداع والمنافع والكلف المقترنة به ، وعلى الأرجح تحاول ان تتحلى بذات السلوك ، ورسمت دراسة (Powell and Dimaggio : 1991) الصورة ذاتها ، ولفتت الانظار الى ان الشركات التي تتشاطر المعايير ذاتها عن طريق قنوات العلاقات بين اعضاء الشبكة التي تسهل الاتفاق الجماعي الذي يتحول الى مؤازرة وبقوة لهذه المعايير وتأثيرها المرتقبة على سلوك الشركة ، ويظهر هذا النوع من السلوك الى السطح حسب ما ذكره (Chong and Oleson:2017:3) بواسطة قنوات الاتصال الثنائية (الشركة – المجهز) (الشركة – الزبون) ويرمي كما بين (Helen et al:2016:259) الى تحقيق المكانة والفاعلية البيئية ، وببساطه ، تتأثر اتجاهات المعنيين بإدارة تقنية المعلومات ويتكون لديهم نزعه ايجابية لتبنيها اذا لمسوا ان المميزين بدأوا بالشروع بممارستها ، وتزايد وعي المستهلكون بها ، وروجت الحكومة لها.

3- ضغوط الارغام

يعد التخليص السليم بينيا من المخلفات الالكترونية تنفيذا فاعلا لإحدى ممارسات تقنية المعلومات الخضراء، لأنها تعني تخليص البيئة من كثير من المواد الخطرة التي تلقي تبعاتها على الحياة بأسرها، وبسبب تزايد المخاوف البيئية، فإن أحد الطرائق التي يمكن ان تلزم الشركات على ايقاف القاء مخلفاتها الالكترونية في البيئة، هي تشريع الانظمة والقوانين الضابطة والمنظمة لها. ومن هنا، تظهر لنا ضغوط الارغام التي يعرفها (Coffy et al : 2013:765) بانها ضغوط تستمد من الانظمة ، وتعد ظروف سلبية خارجية ترغم المديرين على تحسين الاداء البيئي للشركة. ووصف (DiMaggio and Powell:1983:1483) هذا النوع من الضغوط بانها ضغوط رسمية او غير رسمية تمارس على الشركة بواسطة شركات اخرى التي تعتمد عليها، اي ضغوط تمارس من قبل الشركة التي يعتمد عليها متخذ القرار (شريك اعمال يتمتع بالقوة) ويتنافس معها او ضغوط لتلبية توقعات مجتمعية. وفي سياق متصل بين (Teo et al : 2003:32) انها قد تأتي من الشركة المهيمنة على الموارد ويكون مصدرها الشركة الام ، او تنبع من علاقات التبادل بين الشركات . وفي هذ الشأن أوضح (Jianal et al: 2007:19) ان مصدرها القوانين والانظمة وسياسات الشبكة المهنية. وقد تكون منبثقة على وفق ما عرضه (Helen and Henningsan: 2016:259) من المنافسين في الصناعة او جزء من السوق. وفسر (Peffer and Salancik: 1978:54) أصل الضغوط بقوله، انها ناشئة من النمط المؤسسي للاعتماد الذي يظهر حينما تميل الشركة الى الشركات الاخر المهيمنة رغبتا منها في تمتين علاقات التبادل وضمن البقاء. وعلى غرار ذلك لفت (Chen et al: 2011:8) الانتباه الى ان ضغوط الارغام تتكون من علاقات التبادل التي تنشأ بين الشركة والاخرى التي قد تكون مؤسسات مالية، منظمات مهيمنة على الموارد. وتطرق (Kilbourne et al: 2002:196) الى الارغام بقوله، انه يظهر بشكل سياسة عامه تؤدي دورا حيويا في التأثير على الادارة البيئية. ويبدو ذلك جليا في المجتمعات التي بها وعي بيئي متقدم فنجد بها قوانين صارمه لإلزام الشركات بالمعايير البيئية وبكافة نواحي الحياة، وأصبح هذا المدخل شائع الاستخدام في الآونة الأخيرة.

وقد لاحظ (Chen et al: 2011:12) ان الشركات تلجأ الى الادارة السليمة لمخلفاتها الالكترونية خشية تعرضها الى ضغوط قانونية، وضغوط سلسله التجهيز، اما عن طريق الاقتناع ام عن طريق الارغام، ففي النوع الاول، قد تتبنى الشركة هذه الممارسة لأنها مفروضة عليها عن طريق الانظمة والقوانين من السلطات او الوكالات المتخصصة، او من خلال المعايير الصناعية وفي بعض الاحيان لا تستطيع المؤسسات استخدام الارغام لصناعة قواعد مؤسسية حينما تجد ان الممارسات التنظيمية تتعارض مع مصالح المجتمع لذا، تلجأ الى الاقتناع. وليس ببعيد ، فقد اكد (Meyer and Scott : 1992:13) ان شركاء سلسله التجهيز في اوقات كثيرة لا يمتلكون القوة او الصلاحية لوضع قواعد معينة وقوانين محددة ، الا انهم يمتلكون القوة لبلوره حزمة حوافز لأقناع الشركات الاخرى للاذعان لمطالبهم ، ولم يخالف (Chen et al : 2011:7) الاخرين ، إذ شدد على ان شركاء سلسله التجهيز يولدون القوة من اجل ان تمثل الشركات الى معايير معينة ، تترجم الى ضغوط الاكراه عن طريق تقديم الحوافز او التلويح بقطعها ، وعلى لسان (Cholami et al : 2016:621) فان ضغوط الارغام ، تؤثر في كل الشركات بطريقة مماثلة بما يؤدي الى تنظيم عمليات التكيف .



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

وبالتالي تطور اتجاهات ايجابية نحو تبني ممارسات التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية . وتأسيا على ما تقدم، وفي حدود البحث الحالي، فان ضغوط الارغام تأتي من الضغوط الحكومية وتمارس على الشركات عينة البحث، ومناشادات الجمعيات المهنية للتعامل السليم بيئي مع المخلفات الالكترونية وايضا من شدة المنافسة .

4-الاتجاهات نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

تبدو اتجاهات قادة الاعمال، والمعنيين بإدارة خدمة تقنية المعلومات نحو مختلف الممارسات التي تتسع لها تقنية المعلومات الخضراء عاملا حيويا ليس فقط لفهم تحدياتها، بل لاستيعاب الفرص الملازمة لها، ولهذا، أخذت حيزا من الاهتمام، سيما وان الموضوع في مراحله الاولى. فقد لاحظ (Molla : 2008:660) ان الاتجاهات نحو تقنية المعلومات الخضراء وممارساتها المختلفة هي الخصائص العاطفية لقادة الشركة وقادة تقنية المعلومات ومهنيها التي تقيس المدى الذي يكونوا به على اطلاع ودراية واهتمام بالمشاغل الاقتصادية والاستراتيجية والتنظيمية والبيئية ذات الصلة باستخدام تقنية المعلومات . وعرفها (Jenkin et al : 2011:18) بانها قيم الافراد وشعورهم الايجابي او السلبي فيما يتعلق بالمشاغل البيئية . وبين (Molla et al : 2011:658) ان الاتجاهات تقيس المدى الذي به تشغل تقنية المعلومات والاعمال حول تأثير تقنية المعلومات على البيئة ذات الصلة بتقنية المعلومات ودورها في حلها . ووصفها (Gholami et al : 2016:622) بانها الصفات العاطفية للمدير ، وتقيس المدى الذي يكون به المدير المعني على فهم بتقنية المعلومات الخضراء ، وقد وجد (Chan and Yom : 1995:273) ان تشجيع الافراد على التصرف بيئيا بواسطة الاستمالة العاطفية له تأثير اكبر من سرد الحجج المنطقية او الوصف الحقيقي للتأثيرات الضارة من التلوث البيئي ، لان معرفة الافراد ترتبط ارتباطا ضعيفا مع سلوكهم البيئي الفعلي . لذلك، وعلى وفق ما ذكره (Cooper and Molla:2014:271) فان الاتجاهات قادة الاعمال وقادة تقنية المعلومات نحو المشاغل البيئية تكون أحد العوامل المؤثرة في تحديد فاعلية المنظمة حين تناولها لمشاغل تقنية المعلومات الخضراء، ونسج (Hasan et al:2017:18) على المنوال نفسه بتأكيد على ان الخصائص العاطفية لقادة الشركة وقادة تقنية المعلومات والاعمال لها دورا حاسما في قبول واستخدام التقنية. وعلى غرار ذلك بين (Li et al : 2017:41) ان تطور الاتجاهات يكون بناءً على شعور الفرد ومعرفته وأفكاره والقيم والمعتقدات الفردية والاجتماعية وأنها تختلف من شخص لآخر وتتشكل اتجاهات الفرد من توليفة تتضمن عما يفكر به وماذا يؤمن به وكيف يشعر وكيف يؤدي عمله.

5-النوايا نحو التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

أفاد (Mishra et al:2014:30) بان نوايا الافراد لأداء مهمة معينة أو الامتناع عنها يتحدد بالاتجاهات نحو السلوك، فضلا عن ذلك لا تعتمد النوايا السلوكية فقط على الخصائص الفردية، بل أيضا على مستوى الوعي لذلك، يتعين علينا وحسب ما نبه اليه (Molla : 2008:658) التمييز بين النوايا لتبني تقنية المعلومات الخضراء والممارسات الفعلية لها، لان بعض المديرين على وفق ما سوق له (Olson : 2008:23) حتى وان كان ينشغل حول البيئة، وتتكون لديه النية للقيام بشي ما حولها، فإنه لا يقوم بأفعال يجسدها على ارض الواقع، وهذا يظهر الفجوة بين الدراية بالشيء والفعل به ويعطي الفرصة لتشخيص بيئة تقنية المعلومات الخضراء الخاصة والاستعداد لتقبلها وابعاد القوى التي تحوّل دون تحويل النوايا الى افعال . وحاورت الدراسات التي تابعت هذه الناحية من منظورين، الاول النظرية المؤسسية ونشدت الاهتمام بالضغوط الخارجية على سلوك الشركة وصانعي سياستها، والثاني نظرية الفعل المسبب التي تحاول فهم تأثير اتجاهات المدير ومعايير الذاتية على المبادرات الاستراتيجية للشركة، وطبقا لذلك فان اتجاهات المدير نحو مشاغل معينة تحدد نواياه لبيسط اراء على سياسة الشركة. واكد (Jnr et al:2016) على ان النوايا السلوكية ترتبط ايجابيا مع السلوك الفعلي. ووصف (Rogers : 2003:35) تبني الابداع بانه قرار اعتماد الابداع من قبل جهات محدودة. وميز الباحثون على وفق ما جاء في دراسة (Boshas and Poussing:2016:243) نوعين من التبني، الاول قصد به قرار اعتماد الابداع تنظيميا، والثاني اطلق عليه قرار تبني الابداع فرديا، وثمة وصف اخر ويشير الى انه قرار رسمي تنظيمي بالتبني، والثاني يعني عمليات التبني اللاحقة، وتشير الى المدى الذي يقبل الابداع ويستخدم من المنتسبين في الشركة، والبحث يرتكز على الوصف الاول، مع



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

الاقرار بان التبني الفردي قد يؤثر على بلوره عمليات القرار التنظيمي للتبني الرسمي ، وفوق ذلك ، فان البحث الحالي يركز على نيه التبني عوضا عن التركيز على عملية تبني حدثت بالفعل وهذا الخيار له شقين ، الاول ، يسمح لنا على رأي (Teo et al : 2003:44) بناء انموذج تنبؤي ، والثاني يتوافق مع رؤية نظرية الفعل المسبب (Ajzen and Fishbein : 1980) التي تفرض علاقة قوية بين النوايا والسلوك المؤدى .

سادسا: فرضيات البحث

توجد علاقة تأثير معنوية بمستوى دلالة (0.05) بين:

- 1- ضغوط التقليد والاتجاهات نحو التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية
- 2- الضغوط النفعية والاتجاهات نحو التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية
- 3- ضغوط الارغام والاتجاهات نحو التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية
- 4- ضغوط التقليد ونوايا تبني ممارسة التخلص البيئي من المخلفات الإلكترونية
- 5- الضغوط النفعية ونوايا تبني ممارسة التخلص البيئي من المخلفات الإلكترونية
- 6- ضغوط الارغام ونوايا تبني ممارسة التخلص البيئي من المخلفات الإلكترونية
- 7- الاتجاهات نحو التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية ونوايا تبنيها

سابعا: مجتمع البحث وعينته ومجال البحث المكاني والزمني

وفقا ما ذكره (Coffey et al : 2013) فالأرجح ان يكون المسؤول المباشر عن صياغة والتخلص من المكونات المادية لتقنية المعلومات مالك الشركة ، عليه فان وحده التحليل سيكون مالك الشركة حيث ان الملكية والادارة متداخلة الى حد كبير على حد علم الباحث في الشركات عينة البحث، ويستخدم الباحث في تحليله كلمه المدير ، لأنه على ما جاء في (Gholami et al : 2016:224) يشغل منصبا اداريا في شركته يمكنه ادخال مشاعره الشخصية ورؤيته للمشاكل البيئية في سياسات شركته. لذا فان مجتمع البحث يتمثل بالشركات الصغيرة الحجم في محافظة ذي قار التي تعمل في قطاعات اقتصادية متنوعة منها التحويل المالي والانشاءات والتجارة الخ البالغ عددها (600) على وفق ما حصل عليه الباحث من دائرة ضريبة ذي قار وزع 200 استبانة لتمثل عينة البحث، استرجع منها 112 استبانة، أهمل منها (20) لأنها غير مستوفية للشروط. وبالتالي فان عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل بلغت (94) أي ما يعادل 47% من عينة البحث المنتخبة و15% من مجتمع البحث وهي نسبة مقبولة للبحث العلمي. ونفذ البحث للفترة بين آذار وحزيران من عام 2017.

ثامنا: بناء المقياس

أكد (Davis et al : 1989:982) ان البحث في علم انظمة المعلومات الذي يتطلب استخدام استبيان يستلزم بناء استبانة تحظى بالصدق والثبات ، ويرى (Kwenny and Lee : 2002:3) في ذلك ضمنا لبناء انموذج يتوافر على درجة عالية من المصداقية ليصبح معيارا يستدل به الباحثين الآخرين . ورسم (Recker : 2013:18) سلسلة من الخطوات لهذا الغرض، الاولى ، هي تكوين المقياس ، وينبغي على الباحث هنا تحديد الابعاد النظرية التي يطورها فقرات المقياس ، لتترشح منها مجموعه فقرات لكل بعد ، وتعتمد هذه المرحلة على قراءة الباحث النظرية ومتابعته للموضوع ، وفي السياق ذاته اشار (Hu et al : 2016:1149) على الباحث في هذه المرحلة قراءة الموضوع قراءة واسعة لإعداد قائمة شاملة بالفقرات التي تقيس المتغيرات التي ينوي دراستها ، واتساقا مع ذلك ، قام الباحث بمراجعة وتصنيف عدد من المقاييس ذات الصدق والثبات العالميين مستفيدا من المكتبة الافتراضية لجامعة Iowa في الولايات المتحدة التي تحتوي قواعد بيانات عالمية اثناء تواجد الباحث هناك ، يمكن القول انها تغطي الموضوع تغطية شاملة وتتابعه على نحو مستمر ، زيادة على ذلك ، مكنه الاطلاع المباشر على تجربة (Iowa City) في مجال التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية من بناء تصورات ميدانية حول الموضوع ، والخطوة الثانية ، تشخيص الطبقات التحتية ، وقصد بها (Rocker : 2013:19) تنظيم الفقرات المرشحة في مجالات منفصلة فرعية ذات مغزى بغية اظهار مختلف انواع الصدق ، والثالثة ، تشخيص الفقرات ، ويعني بها ، تجميع مجموعه من الفقرات المنقحة التي اظهرت تمتعها بصدق عالي ، والرابعة تنقيح الفقرات .



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية

وهدفها إعادة صياغة وتطوير الفقرات والحصول على مؤشرات اولية للصدق والثبات ، والخامسة ، صدق الاداة ، وترمي هذه المرحلة الى الحصول على شواهد احصائية لصدق وثبات فقرات المقياس المطورة وينوه الباحث وحسب توصية (Podsakoff et al: 2003:879) ضرورة التأكد من تحيز الطريقة العام الذي يعزى الى تباين الطريقة العام أكثر من نسبه الى البعد مئثار الاهتمام. وبغية تجاوز هذه الاشكالية اتخذ الباحث عدد من الخطوات لتخفيض احتمالية الوصول الى هذه الحال مسبقا. منها على روج له (Song and Zhedi: 2005:550) استخدام كلمات محايدة وفقرات متعددة لكل بعد وفقرات عكسية في المقياس. وفي حديث ذي صلة أشار (Podsakoff et al: 2003:879) الى ان استخدام مقياس يتكون من 7 او 9 خيارات يكون مفضلا لان الخيارات تكون طويله امام المفحوصين، وبالتالي تستلزم عمليات فكرية ولا تتم الإجابة عليه على الفقرات بسهولة وسرعة وحاول الباحث اتباع الخطوات انفه الذكر كلما أمكن تأسيسا على ما تقدم، جمع الباحث عدد من الفقرات، ثم اختزلها الى عدد محدود، بعد ذلك اخضعها الى اختبارات الصدق والثبات.

*الصدق الظاهري

عرض الباحث فقرات الاستبانة على عدد في الخبراء في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ذي قار، والكلية التقنية المحاسبية في ذي قار، وفي هذه الخطوة أعتمد الباحث مدخل (Lawshe : 1975 :563) الذي يقوم على ارسال فقرات أداة القياس الى خبراء في مجال الاختصاص ، طلب منهم تقييم الفقرات على اساس مقياس ثلاثي الابعاد 1- ليس ذي صلة 2- مهم ولكن ليس ضروري 3- اساس. ويحسب اختبار صدق المحتوى لكل فقره على مرحلتين، الاولى حساب صدق المحتوى على وفق المعادلة الاتية:

$$CVR=(n-N/2)/(N/2)$$

حيث ان: N العدد الكلي للخبراء الذين تعرض لهم الاستبانة

n تكرار عدد المستجيبين اللذين رتبوا الفقرة على انها أساسية / مهمة ولكن ليس ضرورية

ومن ثم تعامل بجدول القيم الدنيا لنسبة صدق المحتوى المعد سلفا لهذا الغرض. وتم الاحتفاظ بالفقرات التي تنال صفة معنوية على وفق مقارنة بنسبة صدق المحتوى مع المعد سلفاً، وبعد ذلك حسب مؤشر صدق المحتوى الذي يمثل الوسط الحسابي لقيم نسبة صدق المحتوى. ووضعت الفقرات في صيغتها النهائية في الاستبانة. حيث استمدت الفقرات التي تقيس الضغوط المؤسسية من دراسة (Chen et al : 2011) واستعار فقرات الاتجاهات من دراسة (Molla et al:2009) واقتبس الفقرات التي تقيس النوايا من دراسة (الزيادي : 2006). مع اجراء التعديلات المطلوبة لتناسب موضوع البحث وتتناعم مع بينته. اخضعها في نهاية المطاف الى اختبار الصدق والثبات. ويلفت الباحث النظر ، الى ما نوه له (Anderson and Gerbing : 1988) ، فكل بعد يجب ان يقاس على الأقل بفقرتين ، لتتمكن من حساب الصدق والثبات ، ونماذج القياس التي عوملها تقاس بفقرتين لكل بعد يمكن ان تخلق اشكالية ، ولحلها ، يفضل (Macllum et al : 1999) الاستعانة بفقرات اكبر وعينة اكبر ، وتتجلى هذه الحالة في البحث الحالي ببعد النوايا ، الذي يقاس بفقرتين ، ويعتقد الباحث ان عينة البحث البالغة (92) تسعفنا في تجاوز هذه الاشكالية ، وكما ينوه الباحث ، ولذات البعد ، انه استخدمه تماشياً مع دراسة (الزيادي : 2006) و (Teo et al : 2003) اللتان ركزتهما على الادراك عوضاً عن الاستخدام الفعلي ، لأنه لا يتوافر على معلومات موثقة حول تبني هذه الممارسة ، لذا ، فإن اجابة المفحوصين تكون حول ادراكاتهم اكثر مما هو فهمهم للواقع الفعلي.

* اختبار دقة وجود بيانات أداة القياس

يرتكز الباحث على التحليل العاملي لتحليل معطيات بحثه وبغية التأكد من كفاية حجم العينة الذي يعد من المتطلبات الرئيسية لهذا التحليل اعتمد الباحث توصية (Hinton et al :2014) الذي يرى ان اختبار (Kaiser-Mayer-Olkin) ويشار له باختصار (KMO) مناسب للتصدي لهذا الموقف. واقتراب قيمة الاختبار من الصفر يدل على ان مجموع مربعات معاملات الارتباط بين المتغيرات أصغر بالنسبة لمربعات معاملات الارتباط الجزئية والعكس صحيح. وتجاوز قيم هذا الاختبار عتبة 0.60 لأبعاد البحث تؤكد كفاية حجم العينة ويؤشر ان الطريق أصبح سالكا للانتقال الى اجراء التحليل العاملي. وقد تراوحت بين (-0.85) و0.71 وبالتالي يمكن القول ان حجم العينة كافي لأجراء التحليل العاملي لأبعاد البحث. ولتجاوز مشكلة مصفوفة الوحدة التي تنجم عن كون قيم عناصر الخلايا القطرية الرئيسية مساوية للواحد الصحيح، في حين أن قيم الخلايا غير القطرية لكافة المصفوفة تساوي صفراً.



ومرده إلى أن البيانات الخام جمعت من عينات غير اعتدالية نصح (Beavers:2013:4) باختبار بارتلليت لأنه يختبر جميع معاملات الارتباط في المصفوفة كي لا تكون ارتباطات صفيرية، أي مصفوفة الوحدة. فإذا كانت قيمة اختبار بارتلليت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05) فإن ذلك يدل على خلو المصفوفة من الارتباطات الصفيرية، وإنما ارتباطات المصفوفة في المجتمع تختلف عن الصفر، أي أنها ليست مصفوفة وحدة. وقد بلغت قيمته أقل من 50% ليؤكد ان العلاقة بين متغيرات البحث ذات دلالة معنوية. فضلاً عن ذلك تشير معاملات الارتباط المحسوبة (الجدول 2) بين استجابات المفحوصين لفقرات الاختبار التي خلوها من الارتباطات التامة مما يشير الى إمكانية استخدام التحليل العاملي. وقد تم التأكد من ذلك بواسطة الكشف عن قيمة محدد المصفوفة التي بلغت (0.0033) وهي تزيد عن الحد الأدنى المقبول .

وفي سياق متصل استخدم الباحث اختبار (كولمجروف- سميرنوف) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه حيث تبين ان قيمة الاختبار لأبعاد البحث لم تتجاوز (0.453) وتراوحت القيمة الاحتمالية (0.768 و 0.834) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وتلمح هذه القيمة الى ان توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي. وللتأكد من ملائمة طريقة الأرجحية القصوى في تقدير مؤشرات المطابقة، تم احتساب معامل الالتواء والتفلطح لتوزيع استجابات المفحوصين على كل فقرة من فقرات اداة القياس وقاعدة القرار هنا، ان مؤشر الالتواء والتفلطح يجب ان لا يقع خارج حدود (±1) ، وجاء المعطيات متوافقة مع المعيار ، اذ تراوحت قيم الالتواء بين (0.69 - و 0.92) ، وسارت قيم التفلطح ذات المسار وتراوحت بين (0.61 - و 0.91) وهذا يوفر اساساً مقبولاً للحكم على ان البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي (Hair et al :2010).

ومن ثم يسمح للباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية.

*الصدق العاملي والتمييزي والتقاربي

استخدمت طريقة المربعات الصغرى الجزئية على نطاق واسع في السنوات الأخيرة وأضحت محل ترحيب من قبل الباحثين المهتمين بأنظمة المعلومات ولا تنطوي على افتراضات التجانس في التباين والتغاير للمتغير المعتمد ، وتوفر أيضاً فرصة لاختيار نماذج القياس والنماذج الهيكلية على نحو متزامن وبالتالي يوفر درجة أكبر لتحليل العلاقات المتداخلة وفوق ذلك ، فان طريقة التحليل تضع اشتراطات أقل فيما يتعلق بتوزيع البيانات وحجم العينة وسلم القياس. وفي معرض نقاشة بين (Henseler et al:2016:2) انها طريقة واعده لبحوث أنظمة المعلومات، لقدرتها على عرض العوامل والمكونات ففي الوقت التي تستخدم لرسم المتغيرات الكامنة للبحوث السلوكية مثل الاتجاهات او السمات الشخصية فان المكونات تطبق للأنموذج القوي المفاهيم مثل أنظمة المعلومات. لذلك، اعتمدها الباحث واختبر انموذج بحثه باستخدام المدخل ذات الوجهة المعتمدة على المكون. وهذا التحليل ملائم للنماذج التنبؤية مقارنة بالنمذجة الهيكلية ذات الوجهة المعتمدة على التغير التي تركز على حسن مطابقة الانموذج. ويضع تحليل المربعات الصغرى الجزئية متطلبات أقل فيما يتعلق بحجم العينة وتوزيع البواقي (Chin et al: 2003:190). اضافة الى قدرته التنبؤية العالية وهو بذلك ملائم تماماً لإظهار العلاقات المعقدة عن طريق تجنب الحلول غير المقبولة ويفيد أيضاً بشكل كبير على وفق ما فسره (Gefen et al: 2005:93) حينما يكون هناك عدد من المتغيرات المعتمدة التي يصبح أحدها متغير مستقل أيضاً. ومناسب للكشف عن التأثيرات الوسيطة على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتقدير تحميلات واوزان المؤشرات على الأبعاد والعلاقة السببية بين الأبعاد في الانموذج متعدد المراحل وهذا الوصف ينطبق على مخطط البحث الحالي. وعلى وفق ما ذكره (Hair et al: 2010:33) فان تحليل المربعات الصغرى الجزئية يتضمن مرحلتين، الاولى اختبار انموذج القياس ، والثانية تقييم الانموذج الهيكلي. وعلى وفق هذا التصور يقوم الباحث اولاً بتقييم خصائص المقياس وعلى وفق المعطيات المتوافرة لمتغيرات البحث وفقراته يتحدد اختبار فرضيات البحث من عدمه.



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية

وبغية التحقق من صدق الاداة قيم الباحث اولا الصدق التقاربي ولكي يأخذ المقياس هذه الصفة يتعين الالتزام بثلاث معايير اوصى بها (Bagozzi and Fornell: 1982:5) وهي اولا يجب ان تزيد معدلات التحميل عن 0.50 وثانيا ينبغي ان يكون معامل الثبات أكبر من 0.70، وثالثا يفترض ان يزيد معدل التباين المشبع عن 0.60 وبغية الوصول الى المتطلبات متقدمة الذكر ينبغي علينا اولا تقييم ثبات المقياس. ومن ثم قراءة معاملات التحميل للفقرات على ابعادها الذي يستلزم اعداد مصفوفة التحليل العاملي. والتحليل العاملي يهدف على وفق ما اشار له (Field: 2009: 47) الى تخفيض التعقيد بواسطة النظر الى المتغيرات التي تبدو على شكل عناقيد مع بعضها البعض بطريقة ذات مغزى.

وألف الباحثون استخدامه لغرض اختزال العوامل والفقرات الى عدد محدد ذات طبيعة معنوية مقبولة واطهار أهمية الفقرات بالعلاقة مع عواملها الرئيسية من خلال تشبعها بالعوامل ذات الصلة والتأكد من الصدق العاملي وفق المعايير المحددة سلفا. وعلى وفق ما روج له (Johns: 1980:307) يرمي الصدق العاملي التحقق في صدق البناء ومعرفة فيما إذا كانت بنود الاختبار أحادية البعد أو متعددة الأبعاد، إذ تعد هذه الطريقة من أفضل الطرق للكشف عن البيئة العاملة لبنود الاختبار وظيفية التحليل العاملي الاجابة على سؤال محدد، ما هو أقل عدد من الأبعاد التي يمكن ان تعبر عن عدد بنود الاداة؟ ويعطي التحليل العاملي مؤشر لصدق البناء، ويقع التحليل العاملي تحت عنوانين، الاول التحليل العاملي الاستكشافي، والثاني التوكيدي (Premkumar and Batartch: 2008: 67) والباحث إذا اراد التحقق من صحة توقعه او افتراضه او الكشف عن الأبعاد المتضمنة، فإن التحليل العاملي التوكيدي يكون مفضلاً على التحليل العاملي الكشفي. وفي حديث بذات الشأن ذكر (Recker: 2013:32) أن الباحث إذا افترض ان أحد المتغيرات مرتبط بعامل معين بدرجة معينة أكبر من ارتباطه بعامل آخر فإن التباين الكلي يمكن التحقق منه بواسطة التحليل العاملي التوكيدي.

الجدول (1)
مصفوفة التحليل العاملي

ت	مضمون الفقرة	التقليد	الارغام	النفعية	الاتجاهات	النوايا	الاشتراكيات
1	اكتسب المنافسون منافع كبيرة لممارستهم التخليص البيئي من المخلفات الإلكترونية	0.85	0.31	0.18	0.27	0.23	0.96
2	نال المنافسون الثناء والمدح لتبنيهم التخليص البيئي الامن من المخلفات الإلكترونية	0.81	0.37	0.10	0.13	0.27	0.87
3	ترك تبني المنافسين ممارسة التخليص البيئي من المخلفات الإلكترونية انطباع حسن عنهم	0.83	0.42	0.14	0.43	0.36	0.92
4	تضغط الحكومة علينا باتجاه التخليص السليم بيننا من المخلفات الإلكترونية	0.13	0.86	0.11	0.18	0.82	0.86
5	تناشدنا الجمعيات والاتحادات للتخلص بيننا من المخلفات الإلكترونية	0.21	0.87	0.14	0.19	0.13	0.86
6	تدفعنا ضراوة المنافسة لتبني ممارسة التخليص البيئي من المخلفات الإلكترونية	0.18	0.90	0.17	0.03	0.06	0.89
7	التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية غير شائع بين المجهزين	0.23	0.33	0.79	0.14	0.26	0.87
8	لا تروج الحكومة للتخليص البيئي من المخلفات الالكترونية	0.19	0.41	0.81	0.11	0.31	0.97
9	يعي المستهلكون أهمية وضرورة التخليص الامن من المخلفات الإلكترونية	0.40	0.29	0.83	0.23	0.17	0.95
10	تنشغل شركتنا بالمكونات المادية لتقنية المعلومات المطروحة بالعراء	0.17	0.32	0.09	0.87	0.22	0.93
11	تقتضي الحكمة التخليص السليم من المخلفات الالكترونية	0.32	0.21	0.11	0.82	0.08	0.83
12	ينطوي التخليص الامن من المخلفات الالكترونية على حكمه	0.28	0.18	0.10	0.86	0.09	0.86
13	تعزز شركتنا تبني التخليص الامن من المخلفات الالكترونية	0.41	0.13	0.03	0.24	0.91	0.93
14	ننوي العمل قريبا بالتخليص السليم بيننا من المخلفات الالكترونية	0.39	0.11	0.02	0.26	0.90	0.92
	التباين المشترك (الجذور الكامنة)	2.64	3.09	2.15	2.56	2.18	12.62
	نسبة التباين الكلي	0.18	0.22	0.15	0.18	0.16	
	نسبة التباين المشترك	0.21	0.24	0.17	0.20	0.18	



ورسم (Hewitt et al: 2004:34) الصور ذاتها بالتشديد على ان التحليل العاملي التأكيدي، يعكس الاستكشافي يتيح الفرصة لتحديد صحة نماذج قياس معينه تم بنائها في ضوء اطر نظريه سابقة تمتعت بالصدق والثبات. لذا أستخدم الباحث التحليل العاملي التأكيدي الذي يظهر بالجدول (1) للحكم على صحة أداة القياس، واعتمد اسلوب الأرجحية القصوى في التغلب على مشكلة احصائية لم يتم التغلب عليها في الاساليب الأخرى، وهذه المشكلة تتعلق بالتمييز بين العوامل المشتركة (الاشتركيات) والتباين الخاص لان هذا يتطلب تقدير للتشعبات العملية، واستخدام محك واحد صحيح حد أدنى لقبول العامل، حيث يتوقف الاستخراج عند الجذر الكائن واحد صحيح فأكثر و(70%) دلالة تشبع. حيث أن وجود معدلات تشبع تقترب في الواحد الصحيح على وفق ما فسره (Hair et al: 2010:32) تشير الى وجود تباين مشترك بين البعد ومؤشراته أكبر من خطأ التباين يتضح ان جميع الفقرات تشبعت على العوامل الخمس التي تقيسها. وبلغ مجموع مربعات التشعبات في العمود الأول 2.64 وهذه القيمة تمثل التباين المشترك، ومتوسط مجموع مربعات هذه التشعبات يساوي 0.18 التي يمثل نسبة التباين بالمتغيرات الأربعة عشر التي يمكن تفسيرها بوساطة العامل الأول وهكذا. وان أقل قيمة من القيم العينية المفسرة لمتغيرات البحث تجاوزت (2.15)، وبلغت القيمة الدنيا للاشتركيات (0.83) وتدل على نسبة التباين في مجموع المتغيرات التي يمكن تفسيرها بوساطة العوامل الخمس التي تظهر في العمود الاخير على جهة اليسار في الجدول (1) وقيمها العالية تعبر عن قدرة ذلك الاختبار في قياس الصفة التي وجد من اجلها والعكس صحيح. وفي حديث موصول ولغرض التحقق من صدق الاداة اعتمد الباحث ايضا الصدق التمييزي الذي يبين المدى الذي يختلف فيه البعد المعنى او يمكن تمييزه عن الأبعاد الأخرى. وعرفه (Hair et al: 2010:29) بأنه الدرجة التي تختلف بها ابعاد معينه حتى إذا كانت مترابطة، ويمكن الاستدلال عليه بوساطة المقارنة بين الجذر التربيعي لمعدل التباين المشيع مع ارتباطات الأبعاد مع بعضها في داخل مصفوفة الارتباط تحليل التشعبات. والمعيار المعتمد طبقا لما ذكره (Bagozzi and Yi: 1982:6) هو ان يزيد الجذر التربيعي لمعدل التباين المشيع عن ارتباطات البعد مع غيرة من الأبعاد الأخرى. وذلك الشرط متحقق في البحث الحالي حيث ان الجذور التربيعية المستمدة من التباين المشيع وكُتبت بخط مائل في مصفوفة الارتباط في الجدول (2) بلغت (0.94، 0.92، 0.93، 0.90، 0.91) على التوالي وحسب تسلسلها في مصفوفة الارتباط الظاهرة في الجدول. زد عن ذلك، نوه (Hulland:1999:198) الى ان معاملات تحميل الفقرات إذا زادت عن 0.70 توفر مؤشر لتحقيق الصدق التمييزي.

الجدول (2) مصفوفة الارتباط

المتغير	معدل التباين المشيع	معدل الثبات	التقليد	النفعية	الارغام	الاتجاهات	النوايا
التقليد	0.83	0.89	0.91	0.05	0.04	0.14	0.20
النفعية	0.81	0.81	0.23	0.90	0.07	0.13	0.19
الارغام	0.88	0.84	0.22	0.27	0.93	0.08	0.17
الاتجاهات	0.85	0.87	0.38	0.36	0.29	0.92	0.30
النوايا	0.89	0.86	0.45	0.44	0.41	0.55	0.94

الارتباط معنوي تحت مستوى دلالة 0.05 وبدرجة حرية 92=0.205

وبين ذات الجدول ان علاقات الارتباط بين ضغوط التقليد والنفعية مع الاتجاهات ايجابية ومقاربة القوة، وهذا يعطي انطباعا على ان المستجيبين قيمو هذين البعدين على نحو متوازن الى حد ما، فيما كان تقييمهم لضغوط الارغام وبالعلاقة الارتباطية مع الاتجاهات ايجابية ولكن أقل من مثيلاتها. وتوافق ذلك مع قيم الاوساط الحسابية، فقد حصل بعد التقليد على وسط حسابي (5.8) والضغوط النفعية على (5.2) فيما حصل الارغام على (4.3)، في حين ان معاملات ارتباط المتغير التابع النوايا تشير في الاتجاه ذاته، وكانت علاقة ارتباط ايجابية موجبة، فوق ذلك فإنها أكبر من علاقات ارتباطات المتغيرات المستقلة بعضها مع الأخرى. ويتضح من مصفوفة الارتباط ايضا ان قيمة معامل الارتباط المتعدد يتوقع ان تميل الى الارتفاع لان المتغيرات المستقلة ارتبطت ارتباطا خطيا مرتفعا بالمتغير التابع وارتبطت فيما بينها ارتباطا منخفضا نسبيا (القيم التي تقع فوق محور مصفوفة الارتباط) يعني هذا ان كل متغير مستقل سوف يضيف نسبة معينه الى التباين الذي يمكن تفسيره في المتغير التابع، ومن ثم يسهم بقدر معين في القيمة التنبؤية اضافنا الى ما تسهم به المتغيرات المستقلة الأخرى. والعكس يعني ان كلا منهما يمكن اعتباره تكرر للأخر، وبذلك لا تضيف شيئا الى القيمة التنبؤية لأنه سوف تؤدي الى خفض قيمة معامل الارتباط المتعدد.



*ثبات الأداة

يتعين على الباحث في هذه المرحلة تشخيص معامل ثبات مقياسه. واتفاقاً مع رأي (Hair et al: 2010) ولغرض التحقق من ثبات المقياس أستخدم الباحث مؤشر معامل الثبات بدلا من معادلة الفاكرونباخ، لأن الاول يقدم وعلى وفق ما عرضه (Werts:1974:25) تقديرات أفضل للتباين المشترك لأنه يأخذ بالحسبان مؤشرات لها معاملات تحميل مختلفة على خلاف الثاني الذي يفترض ان جميع المؤشرات يمكن الاعتماد عليها على حد سواء. ولأنه برأي (Raykov and Marcoulid: 2006:203) يستخدم تشبعات الفقرات التي يتم الحصول عليها من داخل الشبكة التي تغطي الموضوع ، فإنه يقدم تقديرات أفضل للتباين المشترك الذي نحصل عليه عن طريق المؤشرات المقدره وفقا لذلك. زاد على القول (Garver and Mentzer:1999:37) انه أقوى لتقييم الثبات مقارنة مع معادلة الفاكرونباخ ، فضلاً عن ذلك يوصف بأنه اختباراً متحفظاً للثبات. وبقراءة الجدول(2) نلاحظ ان قيم معامل الثبات تجاوزت عتبة 0.70 وهو الحد الأدنى المطلوب كما اشار (Kline:1998:17). وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان مقياس البحث اظهر ثباتاً وصدق تقاربي وصدق تمييزي مقبول يسمح للباحث بالانتقال الى المرحلة الثانية من تحليل المربعات الصغرى الجزئية.

المبحث الثاني / الإطار النظري

يكرس هذا المبحث لعرض الإطار النظري للبحث ويبدأ بمحاورة المنظور المؤسسي من حيث نشأته ومفهومة ومن ثم مناقشة مفهوم التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية بعد عرض موجز لتقنية المعلومات الخضراء بوصفها الوعاء الذي يستوعبه.

أولاً: المنظور المؤسسي

انبثق المنظور المؤسسي على وفق ما ذهب اليه (Chen et al:2015:70-71) في اواخر العقد السابع من القرن الماضي ومطلع العقد الثامن منه ، وجاء ردا على خيبة الامل وفقدان الثقة بالنظريات الاقتصادية ونظريات الرشد. مع ذلك ، يشير الكثير الى ان دراسة (DiMaggio et al :1983:149) هي التي اسست مرتكزاته الرئيسية. ويوفر هذا المنظور برأي (Scott : 2003:18) رؤية نظرية لدراسة الاستجابة التنظيمية للمخاوف البيئية ، لأنه يفهم ان القوى المؤسسية خارج السوق تلعب دورا حيويا في تكوين استجابة المنظمات لمطالب الاخرين. ويركز هذا المنظور برأي (Hertwig : 2012:256) على الشرعية التي يمكن الحصول عليها عن طريق امتثال المنظمات للتوقعات المحتملة منها ، ويهتم في ظل ظروف معينة بالتوافق مع البيئة المحيطة ، ويعدده اكثر اهمية من الاداء .

وتقوم فلسفته كما صورها (Mignerat and Rivard :2009:369) على ان المنظمات والفاعلون التنظيميون يسعون للحصول على الشرعية في بيئتهم الذي يكفل لهم القبول وضمان البقاء في المدى الطويل ، حيث اننا لا يمكن ان نفسر كل شيء يحدث للمنظمة بالنظر فقط للأفعال الرشيدة للمديرين ، بل علينا ان نجد وسائل تأخذ بالحسبان عدم الرشد الذي ينشأ داخل البيئة المؤسسية التي تحيط بالفاعلين في المنظمة ، وان التغيرات الهيكلية والسلوكية تستمد من الحاجات التنظيمية للشرعية وليس فقط اعتبارات الميزة التنافسية والكفاءة المرتقبة . ويركز المنظور المؤسسي على رأي (Angest et al: 2017:849) على تأثير بيئة المنظمة الاجتماعية على نشاطاتها، والمؤسسات هي اعلى الهياكل الاجتماعية التي تحدد السلوكيات والهياكل المناسبة والضرورية للمنظمة لكي تعمل. وفي حديث ذي صلة افاد DiMaggio and Powell: (1983:149) ان المنظمات وبوساطة تطوير هياكلها او اتخاذ الاجراءات التي تمكنها من مسابرة الضغوط المؤسسية، سيكون بوسعها اكتساب شرعيتها، ومواردها وقابليات بقائها. وان اعضاء المنظمة يقبلوا ويتبعوا المعايير الاجتماعية على وفق ما رسمه (Tolbert and Zucker : 1996:170) بدون نقاش او تأمل ويسعون للشرعية اكثر من سعيهم للكفاءة . وتنشأ القواعد المؤسسية وتتعرز مع مرور الوقت لتصبح أمرا مفروغا منه بوصفها سلوك مناسب للشركة (Angest et al: 2017:849). ويبدو مما تقدم، ان الشرعية هدف محوري في المنظور المؤسسي، ويقرنه (Kuo and Dick : 2009:82) : بقاء المنظمة . وتشير الشرعية الى الدرجة التي تساند بها افعال الشركة وتقبل من أصحاب المصالح. (Angest et al: 2017:849)



وعلى ما يبدو ، فان مصطلح الشرعية ، يلفه الغموض في لغتنا ، لذا ، فان الباحث ، ولتجاوز الالتباس الذي ربما يحصل في تفسيره سوف يستخدم ما سوق له : (Deephouse and Suchman : 2008:51) للذان استبدلا تعبير الشرعية بالمكانة والسمعة ، وبرأي الباحث ، أن المكانة والسمعة أكثر وضوحا مقارنة بالشرعية في لغة الاعمال المتعارف عليها في البيئة المحلية .

ان المنظمة برأي (Barley and Tolbert : 1997) في المنظور المؤسسي متعلقة بشبكة من القيم والمعايير والافتراضات المسلم بها التي ترشد وتحدد الافعال طول الوقت ، وان هذه القيم والمعايير والافتراضات كما افاد (Mignerat and Rivard : 2009) تنشأ من وجود المؤسسات ، وعرفها : Scott (2008:17) بانها هياكل اجتماعية تفرض على الافراد ضغوطا عامة من الافعال والتوجيهات ، بيد انها في بعض الاحيان تحدهم وتراقبهم وتضع قيودا على الخيارات الفردية او الجماعية التي يحاول الافراد القيام بها ، وتكون هذه القيود عرضة للتعديل طول الوقت والمنظور المؤسسي يلقي الضوء على اهمية البيئة المؤسسية في تشكيل الهيكل والافعال التنظيمية . وفي هذا المنظور كما جاء على لسان (Barley : 2008) يوجد الميدان المؤسسي ، ويشير الى البيئة التي يجب ان تحصل المنظمة على مكانتها وسمعتها به وتقوم على الدوام بإصلاحها والمحافظة عليها . وقد عرف (Scott : 2003:18) الميدان التنظيمي بانه مساهمة معترف بها من الحياة التنظيمية التي تشمل الشركات التي تنتج خدمات ومنتجات متشابهة . ويتكون الميدان التنظيمي وفقا لما رسمه (DiMaggio and Powell:1983:151) من المنظمات التي تتشكل وعلى نحو جماعي في مساحة مميزة من الحياة المؤسسية يتألف من (المجهزون الكبار ، الزبائن ، الوكالات ، الشركات التي تباع سلع متشابهة) . وبوسعنا رؤية المنظمة في داخل الميدان المؤسسي على وفق ما نوه له (Lin and Ho:2016:765) تتصل بمنظمة اخرى ، وتشابهها ، والاتصال يعني علاقات تبادل او اتصال بين المنظمات ، اما التشابه ، ويسمى ايضا التماثل الهيكلية ، فانه يدل على ان المنظمة تقترب الى الحد الذي يكون لها نفس نمط العلاقات مع الشاغلين لمواقع اخرى ، وفي هذه الشبكة توجد المنظمة المحورية التي تؤثر بسلوك المنظمات المشابهة او تلك المنظمات التي تتصل بها .

وتشير النظرية المؤسسية الى اهمية البيئات المؤسسية في تشكل الافعال التنظيمية ، فالشركات التي تقيم في حقل تنظيمي ، فإنها على الأرجح تميل الى ان تشبه بعضها البعض ، الذي يظهر على شكل تماثل مؤسسي . وعلى وفق ما عبر عنه (DiMaggio and Powell : 1983:153) ان المنظمة تتعرض الى ضغوط تفرضها البنية المؤسسية (ضغوط الارغام ، ضغوط التقليد ، الضغوط النفعية) ومن اجل التكيف مع هذه الضغوط تلجأ المنظمات الى ما يعرف بالمسايرة ، وهي شكل من اشكال الاستجابة ، التي يراها (Chen et al : 2011:13) الكيفية التي تستطيع المنظمة بها التكيف للتغيير المؤسسي الذي يأتي من الضغوط الثلاث انفة الذكر ، بوساطة تنفيذ استراتيجيات معينة لاكتساب المكانة والسمعة وادامتها واصلاح ما يلحق بها من ضرر ، وتشخيص الاستجابة الى مختلف الضغوط يستلزم طبقا لما اورده (Butler : 2011:5) اتخاذ قرارات استراتيجية ، واتخاذ القرار الاستراتيجي يتعد بتعدد البيئة التنظيمية ، ومواجهة المنظمات بعدد لا يحصى من التحديات على نحو يجعلها تجد صعوبة في فهم هذا التعقيد والقيام بالاستجابة المناسبة . وبين ادب المنظور المؤسسي ان الضغوط المؤسسية بصورها الثلاث (الارغام والتقليد والنفعية) تؤثر على المدى الذي تنتشر به الممارسات البيئية بين الشركات ، فضلا عن ذلك ، ان ارتفاع الضغوط البيئية يسهل أداء الشركة البيئي عن طريق تبني أنظمة إدارة بيئية متقدمة . وضمن الاطار المؤسسي تؤثر الضغوط البيئية بقوة على إدارة الشركة لأنشاء مجموعة عامة من قيم الاستدامة البيئية بين المنظمات التي تتشاطر ميدان تنظيمي عام (Lin and Ho:2016:). وهذه المنظمات اجمالا تشكل مساهمة مؤسسية معترف بها مثل المورد والعملاء والمنتجين والمنظمات الأخرى (DiMaggio and Powell:1983:146) وتقليديا كان تركيز باحثو النظرية المؤسسية على كيفية اكتساب الشركة لشرعيتها بوساطة التطابق للتوقعات الاجتماعية والممارسات السائدة في المجال التنظيمي ، وعلى وفق هذه الرؤية فان قيم الاستدامة والحماية البيئية تخرس في عمليات إضفاء الطابع المؤسسي على المنظمة الذي يسفر عنه تقارب عمليات الاستجابة التنظيمية (Lin and Ho :2016:766). واستعان به باحثوا أنظمة المعلومات في السنوات الأخيرة لفهم تبني ممارسات تقنية المعلومات الخضراء.



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

انطلاقاً من فكرة فحواها ان الشركة يجب ان تتبنى مبادرات معينة بغية الحصول على قبول المجتمع الذي تمارس نشاطها به، وعلى ذلك، فان اعتماد تقنية المعلومات الخضراء يمكن ان يزيد من قبول الشركات من اصحاب المصالح والفاعلون الاخرون. والهمت هذه الفكرة باحثو انظمة المعلومات الذين ولجو موضوع تبني تقنية المعلومات ولفترات طويلة وطوروا نماذج عديدة محصلتها التأكيد على الرشد متجسداً في تعظيم الكفاءة والفاعلية، لان الكفاءة والحصول على السمعة الجيدة والمكانة في المجتمع لا يلغي أحدها الاخر. ولان تبني تقنية المعلومات تحكمه المنافع الاقتصادية، وتبني تقنية المعلومات الخضراء تحكمه الاعتبارات الاخلاقية والبيئة والاقتصادية، بدأت الكفة مؤخرًا تميل لصالح المنظور المؤسسي حين النظر الى تبني ممارسات تقنية المعلومات الخضراء (Chen et al : 2011:12).

وساعد هذا المنظور في التمعن بخفايا تبني تقنية المعلومات الخضراء وممارستها المختلفة، ومد الباحثين برؤية ثاقبة مكنتهم من دراسة الاستجابة التنظيمية للمشاغل البيئية، لأنه على وفق ما روج له (Scoot : 2008:16) يرى ان القوى المؤسسية خارج قوى السوق تلعب دوراً حيوياً وحاسماً في بلوره الاستجابة التنظيمية الى مصالح الآخرين، وفي معرض نقاشه بين (Molla : 2008:705) ان ممارسة تقنية المعلومات الخضراء غالباً ما يكون اهتمامها الاساس الارض بما فيها وعليها، وان كانت هناك منافع اقتصادية، فإنها لا تكون ملموسة في المدى القصير، وهذا يستلزم الاستعانة بالمنظور المؤسسي لمساعدتها في فهم الكيفية التي تصمم وتستخدم وتنتفع المنظمات من نتائج تقنية المعلومات الخضراء من داخل المنظمة او بين المنظمات، ويلاحظ ان استجابة المنظمات تتراوح بين الاستجابة التي تكون بمثابة رد فعل، او استجابة مؤثرة. وبين (Chen et al : 2011:6) ان قرار تبني تقنية المعلومات الخضراء غالباً ما يؤسس على مزيج من الاعتبارات الواقعية (مالية وقانونية)، ومثالية (اخلاقية و معنوية)، وان الطبيعة المتعددة الوجوه لهذه الاعتبارات تجعل من النظرية المؤسسية اطاراً مفيداً لتحليل العوامل التي تؤثر في اتجاهات الشركة صغيرة الحجم نحو تقنية المعلومات الخضراء. الى ما تقدم وعلى الرغم من ان ما يوفره هذا المنظور من مساحة مرنة بالتفكير جعله يترسخ ويصبح نهجاً للباحثين الا ان اتخاذ الشركات صغيرة الحجم قرار التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية يتعقد بحكم عدم التأكد الذي يلف مجمل عملها والتحديات الكبيرة التي تواجهها وهذا يصعب عليها اختيار الاستجابة المناسبة ومسايرة الضغوط المؤسسية لإدارة المخلفات الالكترونية ادارة بيئة سليمة و لأنها اصبحت مطلباً ضرورياً وليس نوع من الترف والخاصة وبساطة ان المنظور المؤسسي يؤكد على ان الشركات تتبنى مبادرات معينة بغية الحصول على قبول المجتمع الذي تمارس نشاطها به وعلى ذلك فان تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية يصب في ذلك ويزيد من قبول الشركات عينة البحث من اصحاب المصالح والفاعلون الاخرون.

ثانياً: التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

يبدو لمن يجوب في ثنايا بحوث التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية جليا اشكال التجديد البنائي المضموني واستمرار دوامة التقصي عن شكل مغاير وفق ضرورات البحث ذاته، ومحاولة الباحثين و الدارسين البناء الواسع على الاشياء، ولعل البحوث اجمالاً تشتغل على هذه الظاهرة، لتفتح آفاقاً جديدة للآخرين، وبعمامة، لا يزعم الباحث مفهوم التخلص البيئي السليم من المخلفات الالكترونية، مفاهيمها، حدد على نحو لا جدال عليه، ولا خلاف حوله، لان معالجاته ومحاوراته الفكرية حديثة العهد في علم انظمة المعلومات، وقبل الخوض في تفاصيله، يجد الباحث نفسه في موضع بحاجة فيه الى بيان معنى تقنية المعلومات الخضراء، بوصفها الكل ثم يعود الى الجزء، لأنه يعتقد ان ترك او تجاهل بعض المفاهيم قد يولد غموض والتباس، واهم النقاط بهذا الصدد هو تأثير تقنية المعلومات على البيئة، وهنا يتداول الباحثون فلسفتين، الاولى وعلى وفق ما عرضه (Corbett and Melloui:2017:428) ترى ان تقنية المعلومات تؤثر على البيئة عكسياً وتسبب ضرراً لها، وبالتالي، فان تقنية المعلومات هي المشكلة، ويستلزم هذا من المعنيين ان يبذلوا ما بوسعهم لجعل تقنية المعلومات خضراء طيلة دورة حياتها، والثانية تصور تأثير تقنية المعلومات على البيئة من الزاوية الايجابية، لأنها توفر حلولاً لمشاكل الاستدامة البيئية، وقد اطلق (Murugesu and Gangadharan : 2012:12) على الوصف الاول، تقنية المعلومات الخضراء 0.I والوصف الثاني، تقنية المعلومات الخضراء 0.2 وفي البحث الحالي، فأننا نصور التخلص من مخلفات تقنية المعلومات تخلصاً سليماً من الناحية البيئية على انه حل للمشاكل البيئية والعكس يكون ضرراً على البيئة وتأثيراً عكسياً.



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

ان الحديث عن الاضرار والمشاكل الخطيرة التي ينطوي عليها المخلفات الالكترونية وفقا لرأى (الزيادي 2017: أ، 2017: ب) لم يتبلور الحديث عنه بين باحثوا علم انظمة المعلومات ، إلا بعد الصرخة التي اطلقها (Elliot : 2007) اثناء انعقاد مؤتمر لأنظمة المعلومات في استراليا واعاها (Elliot:2017) ، وبها نبه الى ان ما يلقي من مخلفات الكترونية على شكل حواسيب وهواتف نقالة وتلفزيونات ومصادر أخرى تعد واحدا من اكثر النفايات الصلبة انتشارا ، وان اثارها السلبية اصبحت هاجسا يتفاقم بمرور الوقت ، ونتائجها ستكون كارثية ، وما زاد في الامر سوء ، ان الارضية اصبحت خصبة لتكاثر النفايات الالكترونية ، فقد تقلصت دوره حياة الحاسوب من (6) سنة في عام 1997 الى (2) سنة في عام 2005 ، وغدا عمر الشبكات (5-7) سنة ، وامسى عمر الهاتف المحمول سنتان ، وتمتع الحاسوب المحمول بحظ اوفر لتتراوح حياته بين (4-2) سنة ، وما زاد من القلق حولها رأي (Velte et al : 2008:34) انها تمثل 2% من مجموع النفايات الا انها تسبب لـ 70% من السموم المنبعثة الى الجو .مع ذلك فأن المخلفات العامة التي تلقي على الارض قد تحوي على الاغلب على مادة او مادتين (ورقة ، علب مياه غازية) مثلا ، في حين ان المخلفات الالكترونية تتسع قائمة محتوياتها الى اكثر من عشر مكونات تتفاعل موجوداتها في حالة تركها مخزونه بطرائق غير نظامية ، او متروكة بالعراء ، ما يزيد من ضررها على الانسان والبيئة . وفي ذات الشأن اشار (Mishear et al : 2014:31) الى ان المخلفات الالكترونية امست واحدة من اكثر المخلفات نمو في العالم ، وطبقا لتقديرات برنامج الامم المتحدة للبيئة التي نشرتها دراسة (Higon et al:2017:86) فان ما بين 50-20 مليون طن من المخلفات يولد سنويا في العالم بكل سنة تحوي مخلفات سامه ، وان التخلص منها على نحو غير سليم يسبب مشاكل بيئية خطيرة ومشاكل صحية اخطر ، وخصوصا ، لأولئك المعنيين مباشرة بعمليات التخلص من هذه المكونات او العاملين في اعادة التدوير ، والافتقار الى قوانين وانظمة ضابطة لها ، لاسيما في البلدان النامية يسهم في تفاقم المشكلة . ومن جانبه بين (Ercan and Bilen:2014:14) ان المخلفات الإلكترونية تشكل 1% من مجموع المخلفات الصلبة في البلدان المتطورة ويتوقع ان تتضاعف هذه النسبة في الخمس سنوات المقبلة بما يقدر 3% سنويا . وفي حديث موصول، ومع تحول كثير من المنظمات نحو استخدام الحاسوب المحمول الذي يعتمد في تشغيله على البطارية التي يعاد شحنها وتعمل بشكل جيد اذا كانت بحالة جيد لفترة تتراوح بين 3-5 ساعة ، ويمكن ان يدوم بقائها صالحة للاستخدام 300-600 دورة شحن ، وبالتالي يعني ذلك اننا بحاجة لاستبدال البطارية عدة مرات طيلة دورة حياة الحاسوب المحمول ، والنتيجة زيادة في المخلفات الإلكترونية ، وفي احدث تطورات الموضوع وبموازاة تزايد استخدام الهاتف المحمول وتقدمها السريع بسبب التقدم المستمر في التقنية المستخدمة وإدخال مواصفات جديدة ومحسنة أضاف عبء جديد على البيئة . وما جعل المشكلة تتعقد ان الهواتف المحمولة تحوي على نسبة مماثلة من الالكترونيات و 27% مواد شديدة السمية وعلى وجه الخصوص الكاديوم والنحاس والرصاص والنيكل والزنك وكذلك مثبطات اللهب التي تحوي على الاثيرات ثنائية الفل متعدد مثل البروم الديوكسيدات متعدد الكروم والفلورن التي تعرف بشدة ضررها على صحة الانسان والنظم الايكولوجية (Belis et al : 2015:4) . وفي حديث ذي صلة ، على سبيل المثال يستبدل المستهلك الأمريكي هاتفه النقال كل 21 شهر وبانخفاض معدل إعادة التدوير في الولايات المتحدة قدرت الدوائر المعنية حرق او طمر 129 مليون وحدة في عام 2009 (Milovantseva 2016:283) . وبعد ان تيقن الباحثون من صحة ما نبه له (Elliot : 2007) شعروا بضرورة ان يكونوا على دراية ومعرفة بهذه الناحية ، ولمسوا ان يكون لهم دورا في التصدي لها ووضعوا هذا الموضوع في دائرة اهتماماتهم ، وظهرت تيارات فلسفية اخذت على عاتقها المبادأة في تشكيل الافكار والتصورات حوله ، وانعكس الاختلاف الفكري على نتائج الباحثين ومعالجاتهم وحدث الاختلاف بوصفه قيمة طبيعية ، قفزة نوعية في التعاطي مع هذه الممارسة فكريا و تطبيقيا ، وظهرت تفسيرات متباينة حوله ، ويحاول الباحث في هذا القسم ان يرشحه على انه منتج فكريا تنعكس عنده الحاجات الفكرية وبشكل متناغم .



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

وعلى هدى من هذا التصور بات التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية توجه فكري تسيطر عليه فكرة مؤداها الممارسات الصديقة للبيئة والسعي الدائب نحو استمرارها وازفاء الشرعية عليها ، وعوده على بدء ، فإن ممارسة التخلص البيئي الامن للمكونات المادية لتقنية المعلومات على ضوء ما عرضه (Esfahani et al:2017:583) هي منظور يحاور ممارسة اعادة استخدام و اعادة تدوير والتخلص السليم بنينا من المخلفات الناجمة عن تقنية المعلومات ، واسمياها منظور دورة حياة تقنية المعلومات ، وبمقتضاه ، فإن الممارسة لا تحتضن الحلول الصلبة ، بل يتعداه الى الممارسات والاعمال الادارية الصديقة للبيئة ، وهي جزء من تغيير شامل لمجتمع الاعمال في محاولة للانتقال من المفهوم الضيق للأداء الذي يعتمد المنظور المالي ، الى المنظور الواسع الذي يأخذ بالحسبان تأثير الشركة على المجتمع والبيئة ، مضافا الى هدفها الاقتصادي ، وهذا ما فرض برأي (Dowell and Muthulingam:2017:1287) على مصنعي الاجهزة والبانعين والمستخدمين الامتثال لدورة حياة تقنية المعلومات الخضراء ، ووجوب قيام المصنعين بتقديم المعلومات الضرورية حول اجهزة ومعدات تقنية المعلومات ، ومدى اضرارها على البيئة .

لقد اصبحت الاجهزة الالكترونية على وفق ما صرح به (Kamar and Kanneglal : 2012:26) شائعة الاستخدام وجزء حيوي في حياتنا ، ويتعين علينا ان نستخدمها بحكمة ، لان ادخال اجهزة جديدة يعني ببساطه اخراج اخرى من الخدمة ، مخلفاتاً ورائها اجهزة متقدمة مكانها النفايات . والمفارقة ان المخلفات الإلكترونية مع ما تشكله من خطورة كبيرة على البيئة، الا انها في الوقت نفسه تحمل بين طياتها فرصة للأعمال ولاستعادة 0.6 غرام من الذهب و0.4 غرام من الفضة من كل جهاز. الخلاصة ، لقد اصبحت تقنية المعلومات جزء لا يتجزأ من حياة الشركات صغيرة الحجم ، واسهمت ايجابيا في ادائها ، وجعلت بيئة العمل اكثر سلاسة ، غير اننا لم نلتفت ، او لنقل ، التفتنا قليلا الى اثارها العكسية التي تفرزها مخلفات تقنية المعلومات التي تخرج من الخدمة (حواسيب ، هواتف خلوية ، طابعات ، اجهزة فاكس ، اجهزة البيانات الشخصية) وهذا ما يدفعنا لان تكون واقعيين بحدودنا الانسانية ولا ننظر لها على انها عبء مميته ، بل العكس ، فالوعي بها يساعدنا على تفتح عقولنا ، ويسلحنا بالحكمة ويقودنا الى الادارة الشاملة للحياة ، وربما يفي هذا العرض بجزء من اهداف البحث المتوخاة .

المبحث الثالث/ الدراسة الميدانية

أولاً: تحليل البيانات

يعد تقييم الانموذج الهيكلي الذي يتكون من الابعاد التي يمكن ملاحظتها والعلاقات النظرية بينها(المسارات)، الخطوة الثانية من خطوات طريقة المربعات الجزئية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل معطيات بحثه. ويقيم الانموذج الهيكلي القوة التفسيرية للانموذج ومعنوية المسارات في الانموذج الهيكلي التي تمثل الفرضيات التي يجري اختبارها تشير معاملات المسار المقدر الى قوة وعلامة العلاقات النظرية. وإتمام هذه الخطوة استعان الباحث بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. ولكي تنفذ العمليات الإحصائية بشكل سليم وضع ولكي تنفذ العمليات الإحصائية لتحليل المسار بشكل سليم وضع هناك مجموعة خطوات لا بد من الالتزام بها وهي: 1. حساب معامل الثبات للمقياس 2. تحويل جميع قيم المتغيرات إلى قيم معيارية. 3. التخلص من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة 4. إجراء تحليل الانحدار المتعدد ولأكثر من مرة. 5. التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي علاقات الانحدار 6. إجراء اختبار حسن المطابقة.

ولان معامل ثبات المقياس ضمن الحدود المقبولة، وحولنا قيم المتغيرات إلى قيم معيارية التي تقوم على أساس تحويل درجات كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى درجات معيارية متوسطاتها صفر وانحرافها المعياري واحد، وبذلك يوحد الانحراف المعياري لجميع المتغيرات على نحو يكون قدرة الوحدة بين كل متغيرين يمكن مقارنته، وتسمى معاملات الانحدار المعيارية معاملات المسار المعيارية وتقرأ عادة (β). وتحرينا عن الارتباط الخطي. وقاعدة القرار على وفق ما ذكره (Billings and Wroten : 677 1978) لوجود مشكلة الارتباط الخطي هو وجود معاملات ارتباط بين المتغيرات تتجاوز قيمتها 80% .



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية

وعند أمعان النظر في مصفوفة الارتباط نلاحظ ان أكبر قيم الارتباطات بلغت (0.61) ما يوشر عدم خرق هذا الشرط. ووصلنا الآن إلى مرحلة حساب معاملات المسار ، وذلك لاختبار أنموذج الدراسة وبيان قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع واختبار فرضيات الدراسة وفيها استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد ، وأجريت عمليات تحليل الانحدار ابتداءً بحساب معاملات المسار المقترحة بالنموذج السبي المقترح بالشكل (1) ويتم ذلك انحدار المتغير الداخلي على المتغيرات الخارجية (القوى المؤسسية الثلاث) بوصفها متغيرات مستقلة وفي المرحلة الثانية ثم حساب انحدار المتغير المعتمد (النوايا) على المتغيرات المستقلة انفة الذكر مضافا إليها الاتجاهات . أما الخطوة التالية الضرورية فهي التحري عن مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي علاقات الانحدار (الارتباط بين مشاهدات البواقي). ولهذا الغرض استعان الباحث باختبار (Durbin- Watson) إذ تراوحت قيمة D المحسوبة بـ(1.81) و (1.73) ومن جدول (D.W) وتحت مستوى احتمال (0.05) و $n = 90$ نجد أن قيمة Du تساوي (1.68) وقيمة DL تساوي (1.63) وهذا يجعل القيم متقدمة الذكر ضمن منطقة القبول ، مما يوشر عدم ظهور لهذه المشكلة وللتأكيد يتعين على الباحث وبعد الحصول على معاملات المسار إجراء حسن المطابقة. واعتمد الباحث معيار (Namboodiri et al: 1975:18) الذي ينص على إن قيم الارتباطات المطلقة الجديدة (التأثير المباشر وغير المباشر) يجب أن لا تزيد في غالبيتها عن (0.10) عن قيم الارتباطات الأصلية. وتعكس النتائج المعروضة في الجدول(4) النتائج النهائية للتحليل وتبين تحقق الشرط متقدم الذكر ويمكن الحصول على (معامل المسار الكلي) الذي يمثل قيمة تأثير المتغير (المستقل) على المتغير (التابع) وحسب ما ذكره (Alwin and Hauser:1975:39) بواسطة حساب التأثير المباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع والتأثير غير المباشر الذي يمثل التأثير المفسر بواسطة المتغيرات الوسيطة، وفي حالة وجود أكثر من مسار غير مباشر فإن التأثير الكلي نحصل عليه بجمع قيم هذه المسارات (التأثيرات غير المباشرة) ونضيف إليها التأثير المباشر لنصل في نهاية المطاف إلى معرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (4) وتحديدًا في العمود المخصص لعرض التأثير الكلي. مع التذكير بان التأثيرات غير المباشرة لم تعرض على المخطط لصاليتها وعدم معنويتها. ويعرض مخطط البحث الافتراضي بعد الاختبار الذي يظهر بالشكل (2) خلاصة تحليل هذه المرحلة، حيث تظهر العلاقة المعنوية بين الأبعاد بخط متصل.

الجدول (4) خلاصة نتائج تحليل المسار

النوايا نحو التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية				الاتجاهات نحو التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية			المتغير
r	تأثير كلي	تأثير غ مباشر	تأثير مباشر	r	تأثير كلي	تأثير مباشر	
0.43	0.52	0.10	0.42	0.38	0.46	0.46	التقليد
0.44	0.48	0.10	0.38	0.36	0.41	0.41	النفعية
0.41	0.41	0.05	0.36	0.29	0.33	0.33	الارغام
0.55	0.53		0.53				الاتجاهات
0.79				0.41			م. التحديد
0.88				0.64			م. الارتباط المتعدد

ثانياً: مناقشة النتائج

هدف البحث الحالي التحقق من العلاقة بين الضغوط المؤسسية بصورها الثلاث (الارغام، النفعية، التقليد)، بوصفها دوافع لتشكيل النوايا نحو التخليص البيئي من المخلفات الإلكترونية، وتوسطت هذه العلاقة الاتجاهات. ارتكز الباحث على المنظور المؤسسي ودمجه مع ادب الاتجاهات والنوايا نحو أنظمة المعلومات، وفي هذا القسم من البحث سوف تناقش مستفيضة معطيات التحليل الاحصائي الظاهرة على مخطط البحث الافتراضي بعد الاختبار في الشكل (2). حيث أتضح من نتائج البحث:



1- وجود تأثير معنوي موجب للقوى المؤسسية بغاوينها الثلاث (الارغام ، النفعية ، التقليد)، المرسومة في مخطط البحث على الاتجاهات نحو ممارسة التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية وبقيم بلغت (0.33، 0.41، 0.46) على التوالي ، الامر الذي يعلل بان القوى المؤسسية تؤثر في تكوين اتجاهات ايجابية للمعنيين بإدارة الشركات عينة البحث وبنسب متفاوتة. ويعتقد الباحث أن نتيجة الدراسة التي لم تخرج عن المألوف وتؤكد الحاجة لبناء اتجاهات ايجابية لدى المديرين لأنه يعزز من فرص نجاح تبني هذه الممارسة والاستمرار بها بوصفها نشاط مألوف، وتوافقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Alzaidy:2018) التي نفذت في بيئة البحث ذاتها وافادت أن القوى المؤسسية تؤثر إيجابيا في الاتجاهات نحو تبني هذه الممارسة. ولذلك دلالة مهمة ، وتشجع الباحث على القول ان عينة البحث باستجاباتها للضغوط المؤسسية الدافعة صوب التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية فإنها تمتلك القدرة على القيام بسلوك تساير وتشارك فيه بذكاء في الحياة المجتمعية ، وان الذي يتمتع بهذا الوعي يكون بوسعه القاء جوانبه المظلمة ، ويتخذ موقفا مميزا في بناء مجتمع يستوعب هذه الممارسة ، ويسهم بانسجام وتوافق مع ممارسات الشركة الصديقة للبيئة ، في خلق شركة بيئية في تقنية معلوماتها ، وبه سيكون التغيير الذي لا يحدث بدونه ، وهو الذي يقللها من اخطار ما يفرز في البيئة من سموم ، وبالنتيجة اختزال الجهود المبذولة لتخليص بيئتها مما يشوهها . وبينت النتائج ايضا وجود تأثير معنوي للاتجاهات على النوايا مقداره (0.53)، اي ان الذين يستجيبون للضغوط المؤسسية وتشكل لديهم الاتجاهات الايجابية، تزداد لديهم النوايا لتبني ممارسات التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية، اي ان اتجاهات الافراد نحو هذه الممارسة لها تأثير على نوايا تبنيها، وان السيطرة السلوكية المدركة لها تأثير على انخراط العاملين فعليا بها.

2- ان ضغوط التقليد جاءت في الرتبة الاولى من حيث قوة تأثيرها البالغة (0.42) على نوايا عينة البحث لتبني التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية ، ويعني ذلك ، ان المفحوصين يعتقدوا ان المكانة والمنزلة والثناء التي حصلت عليه الشركات المنافسة التي تبنت هذه الممارسة دافعا لهم لتقليدها ، ورجبتا منها في تحقيق ما وصل اليه الاخرى ، ويعتقد الباحث ان هذه النتيجة تعود الى طبيعة البيئة التي نفذ بها الباحث بحثه ، فالمنافسة بين الشركات المعنية شرسة ، مما دفع اصحاب القرار الى تشكيل نوايا لتبني هذه الممارسة او الشروع بخطوات ملموسة لتبنيها فعليا حتى تبقى قريبة من بعضها ، وتساير بعضها البعض خطوة بخطوة ولا تتلأأ عن مثيلاتها ، حتى لا يهتم من يتأخر عن الركب بالتخلف ، ومن ثم يخسر جزء من سمعته ومكانته بالسوق المتنافسة ، وزيادة على ذلك ، فأن عدم التأكد المتصل في هذه الممارسة ، وصعوبة الحصول على مكاسب مادية في الاجل القصير قد يجعل بعض الشركات تنظر الى الشركات الرائدة لترى نتائج تبنيها ومقدار المنافع والمآخذ المترتبة على تبني ممارسة التخليص من المخلفات الالكترونية ، اذ ان نجاح شركات في هذا المضمار يدفع بالأخريات المتأرجحة بين التبني وعدمه الى اتخاذ قرار التبني . وتطابقت النتائج التي توصل اليها البحث الحالي مع رؤية (Teo et al : 2003:41) في هذا الجانب اذ اشارت تلك الدراسة ، الى ان بعض الشركات تلجأ الى الانتظار لترى ما حققه الاخرى ، لان التبني على اساس تقليد الشركات الناجحة سيؤثر كثير في كلف البحث ، ويقلل من عدم التأكد الذي تواجهه الشركة التي من المتوقع ان تتبنى هذه الممارسة ، وهذا ما استشفه الباحث عن طريق المقابلة الشخصية غير المهيكلة مع بضعة مديريين في الشركات المبحوثة ، حيث ان محاولة اللحاق او التسابق مع الشركات العاملة في السوق التنافسية له الرأي الفصل بتقديرهم للشروع بقرار تبني هذه الممارسة ، وفي هذا الصدد ، اكد احد المديرين في احدى الشركات التي تعتمد على تقنية المعلومات بكثافة في عملها ، ان الموضوع بالنسبة لهم معقد وشانك ، لأنه يعني الوفاء بمجموعه من المتطلبات واهمها ، كيف ومتى نحول الى ممارسة تقنية المعلومات الخضراء ؟ وهل نحن على استعداد للتخليص من المخلفات الالكترونية على وفق ما تريده مبادي هذه الممارسة؟ فالمهنيون يريدون الحصول على أفضل انواع تقنية المعلومات التي تدخل ايجالها الجديدة على نحو متسارع في السوق والادارة ترغب في دخول اسواق جديدة ، هواجسها تتصاعد حول دخول منافسين جدد محلي او غير محلي تتعاون او تتعامل مع الشركات عالمية لها باع طويل في مجال عملها. وكل ذلك يستدعي ان نراقبهم ونحدد خطواتهم لنكون على مسافة قريبة منهم بكل شيء في ادخال هذا النمط من الفكر والممارسة في عملنا، رغم انه حديث العهد على بينتنا. وفي هذا الصدد، يمكن ان نقول ان التقليد ذات الوجة المعتمدة على التكرار لا يبرر اللجوء اليها في الوقت الراهن، لان الممارسة غير شائعة، ولا يحتكم الى التكرار لمسايرة الضغوط.



والتقت النتائج التي خلصت اليها الدراسة مع دراسة (Chen et al : 2011:22) التي اكدت اهمية ضغوط التقليد في تكوين نوايا ايجابية لتبني تقنية معلومات خضراء بمختلف ممارساتها. وتوافقت مع دراسة (Alzaidy:2018) في الاطار العام للنتائج ، وتعارضت النتائج مع دراسة (Vykoual et al : 2010:6) التي شددت على ان ضغوط التقليد لا تؤثر في نوايا الافراد لتبني ممارسات تقنية المعلومات الخضراء . والخلاصة ان عينة البحث الذين يعملون في نفس البيئة يميلون الى اظهار سلوكيات متجانسة بما ينسجم مع سلوك الاخرين، وعليه، فان الشركات التي لا تتوافق مع السلوك المؤسسي قد يكبدها كلف عالية يضعها في موقف تنافسي غير مواتي(Scott:1987:493). وان شركاتهم برأي (Burt: 1987) تميل الى تقليد شركات اخرى مناظرة لها هيكلها لأنها تشاطرها مواقع شبكة اقتصادية في الصناعة وتتشابه في اهدافها وزبائنها بالإضافة الى انها تواجه قيود متشابهة . ولم تظهر دراسة (Gholami et al:2016:532) علاقة معنوية بين ضغوط التقليد وتبني المخلفات الالكترونية، مما يعني ان نجاح المنافسين لا يؤثر في اتجاهات المفوضين في البيئة التي جرت بها الدراسة نحو تبني هذه الممارسة ونسب ذلك الى ان الاستثمار في هذه الأنظمة جديد نسبيا ومن ثم فان ضغوط التقليد نادرة الى حد ما ومن غير المرجح ان تؤثر في اتجاهات عينة البحث نحو تبني أنظمة المعلومات الخضراء ومن غير المحتمل ان يتغير الحال حينما يحصل المنافسين على نتائج مواتييه. وبرأي الباحث ان هذا التعليل قد لا يسمع صداه في البيئية التي نفذ بها البحث الحالي لان تقليد الاخرين شائع في بيئة البحث الحالي .

3 - ان الضغوط النفسية تأتي في المقام الثاني من حيث قوة تأثيرها على نوايا عينة البحث نحو التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية ويدل ذلك ، على ان المفوضين يجدون في توجه شركاء الاعمال الى هذه الممارسة ، ووعي المستهلكون بها ، والترويج الذي تقوم به السلطات الحكومية المعنية بالأمر حافزاً يدفعهم بقوة نحوها ، وفي حدود البحث الحالي اتفق المستجيبين اثناء المناقشات التي اجراها الباحث معهم ميلهم نحو مسابرة الزبائن واستمالة رضاهم ، وافاد بعضهم ان الوعي البيئي قد بدأ يتبلور في مجتمع البحث ، ولو انه متأخر بعض الشيء ، وبمبادرات يمكن القول انها خجولة ، لكن المهم ، ان العجلة دارت ولا بد ان تسرع في دورانها في يوم من الايام ، وتبسط نفوذها . في الواقع ان الضغوط النفسية لها تأثير حيوي على تبني الشركات عينة البحث لهذه الممارسة، فالدوائر المهنية والنقابات التي تناصر معايير واعتقادات معينة، تؤدي دورا مهما في توجيه اعتقادات ونوايا المعنيين باتخاذ القرار في الوحدات او التشكيلات التي تقدم خدمة تقنية المعلومات في الشركات المبحوثة. وبين (DiMaggio and Powell : 1983:153) ذلك الى ان الجمعيات المهنية والاعمال توفر مساحة تكون بها الموازنة التنظيمية ملحوظة ، زيادة على ذلك ، فان هذه الجهود تمنح التمييز ومقداره كبيرا من التأثير ، وربما يرجح ذلك الى توجه المفوضين الى الاهتمام بما يطرحه ويرغبه الزبون ، كون القطاع الحكومي هو المسيطر في هذه المرحلة ، وتحاول الشركات صغيرة الحجم ارضاءه ، ومسابرة توجهاته. والتقى البحث الحالي مع دراسة (Molla : 2013:718) غير انه تعارض مع دراسة (Chen et al (2011) : التي استبعدت هذا النوع من الضغوط ، معللتا ذلك ، بان الحماسة والافتتان بالمشاغل البيئية بين الاكاديميين ووسائل الاعلام ، جعلت وجود الثقافة المروجة والمسوقة لها بين مهنيي أنظمة المعلومات في الشركات التي نفذت بها الدراسة امر مسلم به ، كما ان الدعوات لتبني مختلف ممارسات تقنية المعلومات الخضراء اصبح حقيقة واقعة ، وبلا ريب ، ان هناك فرقا ملموسا بين بيئة البحث الحالي وبيئة الدراسة التي تقدم ذكرها ، وفوق ذلك ، فان تفكير الادارة لندنيا ، وتحديد افي الشركات الهادفة للربح لازال يتصف بالتشويش وعدم الوضوح بهذا الصدد ، وفي معرض نقاشه ، بين (Loeser et al:2017:504) ان مبادرات تقنية المعلومات الخضراء تحتاج الى زمن طويل للوصول الى نقطة التعادل ، عليه ، فان الشركات تضع المكاسب المادية في المقام الثاني ، وتهتم بالمنافع المرنة (معنويات العاملين) وقد يأتي هذا النوع من التبني بفعل ضغوط العاملين في الشركات عينة البحث الذين استمدوا رؤيتهم لهذه الممارسة وتأييدها لهم عن طريق علاقاتهم المهنية واحتكاكهم بزملاء المهنة في الجمعيات والنقابات المهنية ، ودعوات هذه الجمعيات للشروع بتطبيق هذه الممارسة ، والحاحها على الادارة لها للتخلي بهذا السلوك للوصول الى مكانة مميزة في المجتمع ، وببساطه ، وعلى وفق النظرية المؤسسية التي شكلت اساس البحث ، فان الشركات عينة البحث ، ممثلة في اصحاب القرار يميلون الى تبني ممارسة التخليص السليم بينيا من المخلفات الالكترونية بغية الحصول على قبول المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه ، وعلى ذلك ، فان اعتمادها هذه الممارسة يجعلها اكثر قبولا من اصحاب المصالح والفاعلون الاخرون .



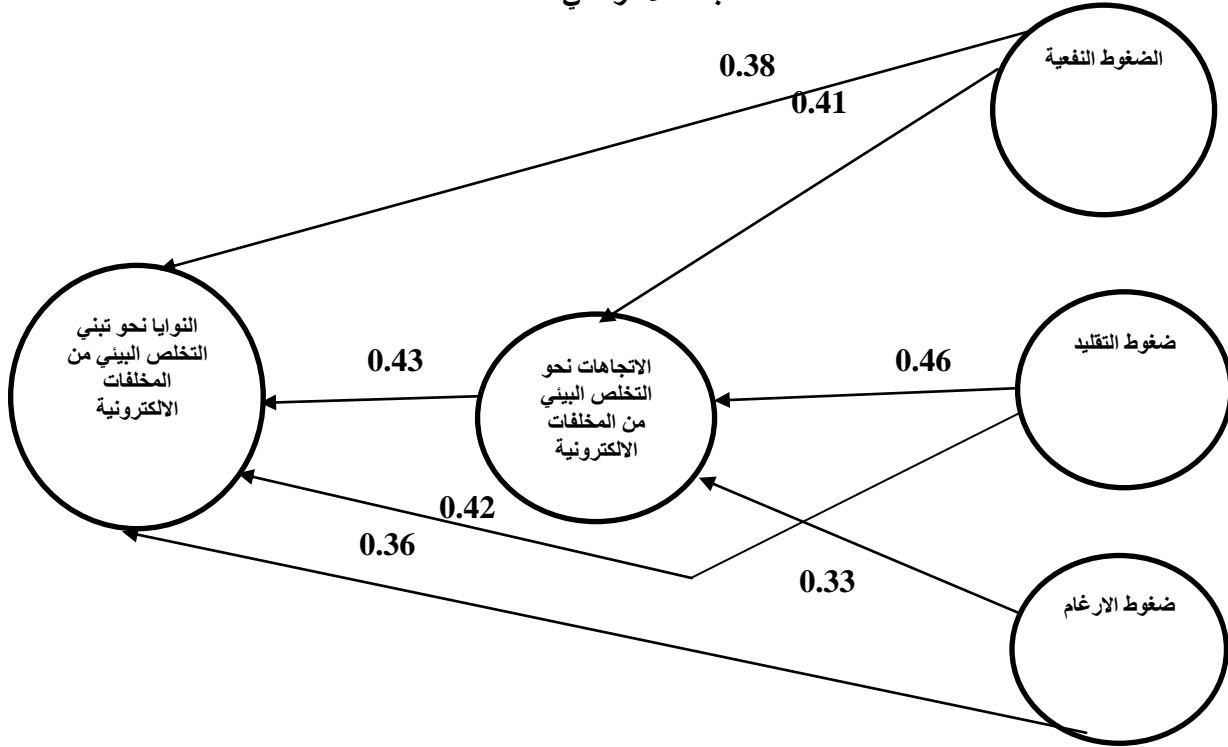
دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية

4 - وجود تأثير معنوي لضغوط الارغام على نوايا المستجيبين لتبني ممارسة التخليص البيئي من المخلفات الإلكترونية، وجاء قوة التأثير استنادا الى معطيات التحليل الاحصائي بالرتبة الثالثة بين القوى المؤسسية مثار النقاش، وتفسر النتيجة بان ضغوط الحكومة ومناشدة الجمعيات الاهلية وجمعيات الحرفة وظروف المنافسة تدفع صوب تشكيل النوايا. وازرت النتائج ما جاء في دراسة (Olson : 2008:26) التي اكدت ان المتطلبات القانونية والافعال تلعب دورا حيويا في تبني تقنية المعلومات الخضراء ، وترغم الشركات على قبولها حتى وان لم تكن لديها نية لذلك ، وسارت النتائج على نفس المسار الذي رسمته دراسة (Chen et al : 2011:21) التي شددت على ان لتقنية المعلومات الخضراء تشعبات قانونية ، فالحكومة شرعت بإصدار حزمة تشريعات ومجموعه من الانظمة لمعاقبة الشركات التي تلقي بمخلفاتها الالكترونية على نحو بيئي ، وتناغمت مع دراسة (Zhu et al : 2006) التي روجت لفكرة الارغام لتشجيع الشركات للتركيز على ممارسات تقنية المعلومات الخضراء ، وناصرت دراسة (Clemens and Douglas : 2006) التي وجدت ان ضغوط الارغام التي تمارس على الشركات تشجعها على التركيز على الممارسات الخضراء التي تنعكس في فاعلية الجهود التنظيمية لإرشاد وتوجيه السلوك الاخضر في جميع اركان الشركة ، ولم تبتعد كثيرا عما جاء في دراسة (Vykoukale et al : 2010:6) التي لاحظت ان قوى الارغام تجعل الشركة تنصاع للأنظمة والقوانين المصممة للمحافظة على البيئة . وسأيرت دراسة (Molla : 2013:719) جزئيا التي افترضت ان الكفاءة والفاعلية تتحكم في تبني تقنية المعلومات الخضراء وبدرجة اقل الامتثال التنظيمي ، وما يثير الاهتمام هنا ، ان معظم الدراسات ذات الصلة وضعت ضغوط الارغام في المقام الاول من حيث تأثيرها على قرارات تبني تقنية المعلومات الخضراء وبضمنها التخليص البيئي من المخلفات الالكترونية في البلدان المتقدمة بيانيا ، اذ تمارس الوكالات الحكومية دورا مؤثرا في هذا الخصوص ، غير ان النتائج التي جاء بها البحث الحالي لم تكن صورة مستسخة ، فقد جاءت ضغوط التقليد اولا ، والاكثر من ذلك ان تفحص الباحث لقيم الاوساط الحساسة لهذا البعد وجد ان فقرة المنافسة التي تشغل الفقرة (6) من الاستبانة حصلت على شبه اتفاق لعينة البحث حولها ، بوسط حسابي بلغ (6.2) وبانحراف معياري قدره (0.99) ، مما يعني ان ظروف المنافسة تأتي اولا من حيث الاهمية من وجهة نظر عينة البحث ، وهذا ملفت للنظر ، ودلالة على ان الانظمة الحكومية والمناشادات والتشريعات النقابية ليست بذات القدرة من النضج لتصل الى مستوى تأثير المنافسة . او يبدو أن المفحوصين ينظرون الى حركة المنافسين وسلوكهم وتصرفاتهم في السوق ويتغاضون عن الانظمة والقوانين الضابطة والحاكمة لتصرفاتهم في مثل هذا الموقف ، وما يعزز هذا القول ، الرتبة التي حصلت عليها الارغام ، وقد يجد الباحث في مفهوم الدولة الرخوة الذي تسيير عليه المؤسسات ذات العلاقة ، غير معتاد في بيئة البحث ادى الى ضعف الالتزام بالأنظمة والقوانين البيئية . وعدم تعهد الادارة دعمها بقوة، واجمالا، يمكن القول، ان تشريع القوانين والانظمة واحكام الرقابة يزيد من تبني ممارسات لتخليص البيئي السليم من المكونات الإلكترونية. ومجمل القول ان جميع فرضيات البحث قد تم اثباتها ودمجها مع العرض النظري يعتقد الباحث انه قد لامس أهدافه الرئيسية.



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

الشكل (2)
مخطط البحث الافتراضي



المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- ولدت ممارسة التخلص البيئي من المخلفات الإلكترونية في رحم حاجة بيئية ملحة، لا تنحصر في مكان محدد من العالم، ولا يقتفي أثرها باحثو هذا العلم أو ذلك، وإن لم يكن ثمة دور واضح لباحثوا أنظمة المعلومات لمقابلتهم المشاغل البيئية لفترة من الزمن بلا مبالاة، وانزوا بعيدا في السابق، إلا ان سعتها وتيقنهم من تأثيراتها الكبيرة على جيل اليوم واجيال المستقبل جعلهم يضعونها على قائمة اولوياتهم في السنين الاخيرة.
- 2 - بينت المراجعة النظرية رجحان كفة المنظور المؤسسي في تشخيص وتحليل القوى الدافعة للتخلص البيئي من المخلفات الالكترونية، لأنه منهج له القدرة على فهم معظم اشكالات العلاقة بين الشركة والبيئة واسلوب له القدرة على الاحاطة الكامل بتشكيله رؤيا تسهم هي الاخرى بإضافة دلالات لكشف الواقع .
- 3 - اظهرت النتائج المستوحاة من الدراسة الميدانية وبناءً على معطيات التحليل الاحصائي الاتي:
 - أ- تقترن الاتجاهات الايجابية بالذين يقلدون الاخرين ويجدون في الضغوط التنافسية مصلحة لهم، والذين ينصاعون للأنظمة والقوانين، ورسمت ذات الصورة فيما يتعلق بالنوايا لتبني الممارسة.
 - ب- من غير المرجح ان يتأثر اصحاب القرار بعدد المنظمات التي تتبنى ممارسات التخلص الامن من المخلفات الالكترونية، ولكنها إذا لاحظت نتائج ايجابية حصلت عليها منظمات اخرى بفعل تبنيها لهذه الممارسة، فانهم وعلى الاعم يتبنون الممارسات نفسها، بمعنى، ان ضغوط التقليد تؤسس على النتائج وليس على التكرار
 - ج- لم تكن ضغوط الارغام (قوانين وانظمة) ذات اهمية كبيرة في بناء اتجاهات عينة البحث او بلوره نواياهم نحو تبني الممارسة مقارنة بضغط التقليد والضغوط التنافسية
- 4- اتضح من علاقات التأثير، ان المعنيين بإدارة الشركات صغيرة الحجم تكون نواياهم ايجابية نحو الممارسة حينما يشعرون بأنهم يحصلون على منافع لتقليد الاخرين، او يمتثلون طمعا في التوافق مع زملاء المهنة ويسايرون الضغوط التي تجعلهم ينصاعون للالتزام بهذه الممارسة.



دراسة تأثير القوى المؤسسية على اتجاهات المديرين في الشركات صغيرة الحجم في محافظة ذي قار نحو تبني التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

5- فسرت القوى المؤسسية (0.41) من تباين الاتجاهات، وفسرت الاتجاهات والضغط المؤسسية (0.79) من تباين النوايا والباقي يعزى أما الى خطأ القياس او تفسيره عوامل اخر غير داخلة في الامودج.

التوصيات

لا يبتعد الباحث عن جادة الصواب ، اذا قال ، ان نجاح شركتنا المستقبلي سيكون محكوم بنجاحها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ، ولا يجافي الحقيقة بالقول ، بأن تقنية المعلومات تبدو سلاحا حيويا في ترسانتها، يمكن الاعتماد عليه في تحسين ادائها البيئي في وقت تزداد عليها الضغوط لموازنة ادائها في المجالات الثلاث ، وهذا يتطلب الترابط بين متطلبات التأسيس ومرحلة جني المكاسب ، ولان حسن وصلابة قواعد التأسيس والانطلاق يأتي بنتائج محققة للهدف المنشود ، فأن الباحث وفي ضوء المحاججات الفكرية التي دارت طيلة البحث يقترح على :

1 – ادارة الشركات المبحوثة

*زراعة التفكير البيئي في استراتيجيات شركاتهم لمساعدتها على مسايرة الضغوط التي تواجهها، بما يتسق مع الحالات الانسانية الراهنة والمستقبلية، ونشر ثقافة المحافظة على البيئة وتحويلها الى عمل روتيني ضمن اعمالها، وجعل التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية نشاطاً مألوفاً، ووجه لبرامج التطوير والإرشاد. وبإدارة خدمة تقنية المعلومات في الشركات المبحوثة تطوير قدراتها وقابلياتها في التعامل مع القوى المؤسسية وقراءة اتجاهاتها العامة، لتستطيع مسايرة الضغوط وتدمجها مع قرارات تقنية المعلومات الاستراتيجية (شراء ، تشغيل ، تخلص بيئي) لتتكامل مع استراتيجيات الاعمال بما يفضي الى الادارة لبيئية لدورة حياة تقنية المعلومات ، بما يسهل التخلص من المخلفات الالكترونية تخلصا بيئيا

2 – ادارة البيئة في المحافظة

*تشجيع الشركات على الامتثال للقواعد والانظمة التي تدور حول حماية البيئة من المخلفات الالكترونية منوها ما يحفزها على ذلك (اعفاءات ضريبية) والعكس بالنسبة للشركات غير المنضبطة بيئيا

3 – رجال الأعمال

*النظر الى المعالجة السليمة للمخلفات الالكترونية على انه فرصة اعمال، سيما وان المواد الداخلة في المكونات المادية لتقنية المعلومات تتضمن مواد سامه، والتخلص منها على نحو ملائم يمثل واجب اخلاقي وقيمي، فضلا عن ذلك، فثمة مواد غالية يمكن استخلاصها من مكونات الاجهزة الالكترونية، وفوق ذلك، ان التخلص البيئي، يعني توفير فرص عمل .

4 – باحثو أنظمة المعلومات

البحث في المشاكل ذات الصلة بقياس ومراقبة والابلاغ عن وتحسين التخلص البيئي من المخلفات الالكترونية

قائمة المصادر

أولاً: العربية

- 1- الزبيدي، عبد العظيم دريفش جبار، دراسة تأثير عوامل (المكانة، المتعة، سهولة الاستخدام) على استخدام الحاسوب الشخصي باستخدام أسلوب تحليل المسار، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد16، 2006.
- 2- الزبيدي، عبد العظيم دريفش، دراسة تأثير (دعم رؤساء الأقسام، التدريب، المكافآت) على انخراط العاملين في جامعه ذي قار بممارسات تقنية المعلومات الخضراء بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الإدارية البصرة. 2017.
- 3- الزبيدي، عبد العظيم دريفش، تأثير دافعية مستخدمي تقنية المعلومات على سلوك ممارسة تقنية المعلومات الخضراء، بحث مقبول للنشر في مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2017.



ثانياً: الأجنبية:

1. Albertao, F., (2012). Sustainable software development, in *Harnessing Green IT: Principles and Practices*, first edition Murugesan, S., and Gangadharan, G., (eds), John Wiley and Sons. pp. 63-83.
2. Alwin, D., and Hauser, R., (1975). Decomposition of effects in path analysis, *American Sociological Review*. Vol., No. 40, PP. 37-47.
3. Alziady, Abdul aladeem, D., (2018). Studying the effect of institutional pressures on intention the managers of Small enterprise at Thi-Qar province to adopt environmental disposal of electronic waste, *Managerial Studies Journal*. 30, 1-24.
4. Anderson, J. and Gerbing, D. (1988). Structural equation modeling in practice: a review and recommended two-step approach, *psychological bulletin*, 10(3), pp. 411 – 423.
5. Angst, C., Block, E., D'Arcy, J., Kelley, K., (2017). When do IT security investment matter? accounting for the influence of institutional factors in the context date breaches *MIS Quarterly*. Sep 2017, Vol. 41 Issue 3, p893-A8. 32p. 2.
6. Azjen, I., and Fishbein, M., (1980). Understand attitudes and predicting behavior practice, Hall, IMC, Englewood Cliff NJ.
7. Bagozzi, P., and Fornell, C., (1982). Theoretical Concepts, Measurement, and Meaning, in *A Second Generation of Multivariate Analysis*, Volume 2, C. Fornell (ed.), New York: Praeger, pp. 5-23.
8. Barley, S., Tolbert, S., (1997). Institutionalization and Structuration: Studying the Links between Action and Institution, *Organization Studies*, 18(1) 93-117.
9. Barley, S., (2008). Cool face institutionalism, in Greenwood, Olive, Sahlin, and Suddaby (eds.). *The Sage Hand book of organization institutionalism*, Oaks, pp. 491-518.
10. Bahers, J., and Kim, J., (2018). Regional approach to waste electrical and electronic equipment (WEEE) management in France, *Resources, Conservation and Recycling*, 128, 1, pp. 45-55
11. Belis, V., Bovea, M., and Forés, V., (2015). An in-depth literature review of the waste electrical and electronic equipment context: Trends and evolution, *Waste Management & Research*, 33(1) pp. 3–29.
12. Beavers, Amy S.; Lounsbury, John W.; Richards, Jennifer K.; Huck, Schuyler W.; Skolits, Gary J., Esquivel, Shelley L., (2013) *Practical Considerations for Using Exploratory Factor Analysis in Educational Research*, The University of Tennessee, Practical Assessment, Research & Evaluation, 18
13. Billings, R. S., & Wroten, S. P., (1978). Use of path analysis in industrial/organizational psychology: Criticisms and suggestions. *Journal of Applied Psychology*, 63, 677-688.
14. Boshas, A., and Poussing, N., (2016). An empirical exploration of the role of strategic and responsive corporate social responsibility in the adoption of different Green IT strategies, *Journal of cleaner Production*, 12(5) pp. 240-251.
15. Butler, T and Daly, M., (2009). Environmental responsibility and green IT: An institutional perspective, *ECIS 2008 Proceedings*. Paper 1, pp 1-13.



16. Butler ,T.,(2011). Compliance with institutional imperatives on environmental sustainability: Building theory on the role of Green IS, *Journal of Strategic Information Systems*, 20(2)pp. 6–26.
17. Chan,R., and Yam,E.,(1995). Green movement in a newly industrializing area a survey on the attitude and behavior of Hong Kong citizens, *Journal of Community and Applied Social Psychology*,5(1) pp. 273-284.
18. Chen, A. J., Watson, R. T., Boudreau, M. C., & Karahanna, E. (2011). An institutional perspective on the adoption of Green IS & IT. *Australasian Journal of Information Systems*, 17(1),pp.5-27.
19. Chen,Y., Shi ,S., and Chow,W.,(2015).Investigating users, extrinsic motivation for green personal computing , *Journal of Computer Information Systems*,56(1) ,pp.70-78.
20. Chin, W., Marcolin, B., and Newsted, P., (2003) . A partial least Squares latent variable modeling approach for measuring interaction effects: results from a Monte Carlo simulation study and an electronic-mail emotion/adoption study, *Information Systems Research*, 14,(2), pp. 189-217.
21. Chong ,J .,and Olesen,K.,(2017).A Technology-Organization-Environment perspective on eco - effectiveness: A Meta-analysis, *Australasian Journal of Information Systems* , Vol 21(1),pp.1-26.
22. Clemens, B., and Douglas, T. (2006). Does coercion drive firms to adopt voluntary green initiatives? Relationships among coercion, superior firm resources, and voluntary green initiatives. *Journal of Business Research*, Vol. 59, No. 4, pp. 483-491.
23. Coffey, P., Tate, M., and Toland, J., (2013). Small business in a small country: attitudes to “Green” IT. *Information Systems Frontiers*, 15(5)pp.761-778.
24. Cooper,V. , and Molla, A., (2014). Absorptive capacity and contextual factors that influence green IT assimilation, *Australian Journal of Information Systems*,18(3)pp.271-287.
25. Corbett,J., Mellouli,I.,(2017). Winning the SDG battle in cities: how an integrated information ecosystem can contribute to the achievement of the 2030 sustainable development goals, *Information Systems Journal*,27,427-461.
26. Davis, F., Bagozzi , R., and Warshaw , P. (1989) User acceptance of computer technology . as comparison of two theoretical models .*Management Science*, 8, pp. 982-1003.
27. Deephouse,D., and Suchman,M.,(2008) .Legitimacy in organizational institutiolism. in Greenwood, Olive, Sahlin, and Suddaby (eds.).*The Sage Hand book of organization institutionalism* ,Oaks, pp. 49-77.
28. DiMaggio, J., and Powell, W., (1983). The iron cage revisited: institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields. *American Sociological Review*, 48(4) pp. 147-160.



29. Dowell,G and Muthulingam.S.,(2017).Will firms go green if it pays ?the impact of disruption ,cost ,and external factors on the adoption of environment initiatives. *Strategic Management Journal* ,38,5,pp. 38: 1287–1304
30. Elliot, S., and Binney, D.,(2008). *Environmentally Sustainable ICT: Developing Corporate Capabilities and an Industry Relevant IS Research Agenda*, Proceedings of PACIS 2008, 4-7 July Suzhou, China.
31. Elliot, S., Binney, D.,(2008) *Environmentally Sustainable ICT: Developing corporate companyprofile.shtml capabilities and industry- relevant is research agenda* , PACIS 2008 Proceedings.
32. Elliott, S., (2007). *Environmentally sustainable ICT: a critical topic for IS research?*, 11th Pacific-Asia Conference on Information Systems, 3-6 July, Auckland, New Zealand.pp.1-10.
33. Elliot, S.,(2017). *Special issue on empirical research on information systems addressing the challenges of environmental sustainability :an imperative for urgent action* , *Information systems Journal*,27,pp.367-378.
34. Ercan1,O.,and Bilen,K.,(2014). *A research on electronic waste awareness and environmental attitudes of primary school students*, *Anthropologist*, 17(1).pp. 13-23.
35. Esfahani ,M. , Ramayah ,T., and Nilashi ,M.,(2017)*Modelling upper echelons behavioural drivers of Green IT/IS adoption using an integrated Interpretive Structural Modelling – Analytic Network Process approach*, *Telematics and Informatics* 334(2)pp. 583–603.
36. Field, A., (2009). *Discovering statistics using SPSS, 3 Edition*. Sage Publications.
37. Fiorini ,J., and Jabbour,C.,(2017) *Information systems and sustainable supply chain management towards a more sustainable society: Where we are and where we are going Paula de Camargo*. *International Journal of Information Management*, 37(4)pp.241–249.
38. Fornell, C., and Larcker, F., (1981). *Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error*, *Journal of Marketing Research*, 18, 1, pp. 39-50.
39. Garver, S., and Mentzer., J.,(1999). *Logistics research methods: Employing structural equation modeling to test for construct validity*, *Journal of Business Logistics*, 20(1) pp. 33-57.
40. Gefen, D., and Straub, D. (2005). *A practical guide to factorial validity using pls-graph: Tutorial and annotated example*. *Communications of the Association for Information Systems*, 16, pp.91-109.
41. Gholami, R., Watson ,T.,Hasan,H., Molla ,A., and Bjørn-Anderse ,N.,(2016). *Information systems solutions for environmental sustainability: How Can We Do More?* *Journal of the Association for Information Systems* ,17(8),PP.521-536.
42. Hair, F., Black, C., and Babin, J., (2010). *Multivariate data analysis (7th ed.)*, Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, N.J.



43. Hart, L., (1995). A natural-resource-based view of the firm. *Academy of Management Review*, Vol. 20, No. 4, pp. 986-1014.
44. Hasan,H., Smith,S., and Finnegan,P.,(2017).An activity theoretic analysis of the mediating role of information systems in tackling climate change adaptation, *Information systems Journal*,27,pp15-33.
45. Hedman,J., and Henningsson,S., (2016). Developing ecological sustainability: a green IS response model, *Information Systems Journal*, 26(2) pp. 259–287.
46. Helen, H., Smith, S., and Finnegan,P.,(2016). An activity theoretic analysis of the mediating role of information systems in tackling climate change adaptation, *Information systems Journal*, 26(3)pp259-287.
47. Henseler, J., Hubona,H.,and Ray,P.,(2016). Using PLS path modeling in new technology research: updated guidelines, *Industrial Management & Data Systems* ,116(1), 2-20
48. Hertwig ,M.,(2012). Institutional effects in the adoption of e-business-technology Evidence from the German automotive supplier industry, *Information and Organization* ,22(2) ,pp. 252–272.
49. Higón ,A., , Gholami, R., and Shirazi,F.,(2017). ICT and environmental sustainability: A global perspective *Dolores, Telematics and Informatics* 34 (1),pp. 85–95.
50. Hinton, P. R., Brownlow, C., McMurray, I., Cozens, B. (2014), "SPSS Explained", London:Routledge.
51. Hu,P.,Han,H., Wei,C., and Hsu,P.,(2016).Examining firms, green information technology practices: a hierarchical view of key drivers and their effects *Journal of Management Information Systems* ,33, (4), pp. 1149–1179.
52. Hulland J.,(1999).Use of partial last square (PLS) in strategic management research :a review of four recent studies ,*Strategic Management Journal*, 20(2)pp.195-204.
53. Jenkin, T., Webster,J., McShane,L.,(2011a).Agenda for ‘Green, information technology and systems research, *Information and Organization*, 21(1)pp.17–40
54. Jnr,B.,and Abdul Majid ,A.,(2016). Development of a Green ICT Model for Sustainable Enterprise Strategy, *Journal of Soft Computing and Decision Support Systems*, 3(3) pp.1-12.
55. Johns, G. (1981). Difference score measures of organization behavior variables: a critique, *Organizational Behavior and Human performance*, 27, pp. 443 – 463.
56. Kilne,R.,(1998). Principles and Practice of structural equation modeling, New York :Guilford Press.
57. Krell, K., Matook ,S., and Rohde,F.,(2016). The impact of legitimacy-based motives on IS adoption success: An institutional theory perspective, *Information and Management*,35(6)pp.683-679.
58. Kumar,A., and Kannegala,S., (2012). Green devices and hardware, in *Harnessing Green IT: Principles and Practices*, first edition Murugesan ,S., and Gangadharan,G.,(eds), John Wiley and Sons. pp. 23-38.



59. Kumar,S., and Rawat,S.,(2016).Future e-waste :standardization for reliable assessment , Government Information Quarterly,13(1)pp18-32.
60. Kuo, B., and Dick, G., (2009) The greening of organizational IT: what makes a difference? , Australasian Journal of Information Systems, 16(2) pp 81-92.
61. Kwenny, T., Lee , M. (2002) Behavioral intention model for exchange mode internet music piracy, Proceeding of the 35th Hawaii International Conference on System Sciences . IEEE,pp.1-10.
62. Lawshe CH. (1975). A quantitative approach to content validity. Pers Psychol , 28:563–575.
63. Li ,D., Zheng,Z., Cao ,C., Chen, C., Ren,S.,and Huang ,M.,(2017). The impact of legitimacy pressure and corporate profitability on green innovation: Evidence from China top 100 Journal of Cleaner Production,141, pp.41-49.
64. Liang, H., Saraf, N., Hu, Q., and Xue, Y. ,(2007). Assimilation of enterprise systems: the effect of institutional pressures and the mediating role of top management. MIS Quarterly, 31(1) , pp. 59-87.
65. Lin, L., and Ho,L.,(2016).Institutional pressures and environmental performance in the global automotive industry: the mediating role of organizational ambidexterity, Long Range Planning,49(6),pp.746-755.
66. Loeser,F., Recker,J., vom Brocke,J., Molla,A., and Zarnekow,R.,(2017). How IT executives create organizational benefits by translating environmental strategies into Green IS initiatives, Information systems Journal,27,pp.503-553.
67. MacCallum, C., Widaman, F., Zhang, S., and Hong, S., (1999). Sample size in factor analysis. Psychological Methods, 4, 84-89
68. Marett,K., Robert,F., and Taylor, (2013). Assessing the effect of benefits and institutional influence on the continued use of environmentally munificent bybass systems in long-haul trucking, MIS Quarterly, 37(4)pp .1301-1312.
69. Meyer, J., and Scott, W., (1992). Organizational environments. Sage Publications, Newbury Park, CA.
70. Mignerat, M. and Rivard, S. (2009) Positioning the institutional perspective in information systems research, Journal of Information Technology, suppl., Special Issue on Institutional Theory in Information Systems, 24 369-391.
71. Milovantseva, N.,(2016). Are American households willing to pay a premium for greening consumption of Information and Communication Technologies? Journal of Cleaner Production, 127, July, pp.282-288.
72. Mishra,M.,Akman,I., and Mishra,A.,(2014)Theory of reasoned action application for green information technology acceptance, Computer in Human Behavior 36, 2, pp.29-40.
73. Molla, A., (2008). GITAM: A model for the adoption of green IT. Proceedings of the 19th Australasian Conference on Information Systems, Christchurch, New Zealand, pp. 658-668.



74. Molla, A., Abareshi, A.,(2012). Organization green motivation for information technology: Empirical study The Journal of Computer Information Systems; Spring, 52(3), pp. 92-102.
75. Molla, A., Cooper, V., Deng, H., and Lukaitis, S. (2009). A Preliminary report on green IT attitude and actions among Australian IT professionals. Working paper, School of Business Information Technology, RMIT University, Melbourne, Australia, pp. 1-13.
76. Molla,A.,(2013). Identifying IT sustainability performance drivers: Instrument development and validation Information Systems Front,15(4),pp.705–723
77. Murugesan,S., and Gangadharan,G.,(2012).Green IT: an overview, in Harnessing Green IT: Principles and Practices ,first edition Murugesan ,S., and Gangadharan,G.,(eds), John Wiley and Sons. pp. 1-21.
78. Nambodiri, N., Carter, L., and Blalock, H. (1975). Applied multivariate analysis and experimental design, Mc- Grew Hill, New York.
79. Olson, E., (2008). Creating an enterprise-level "green" strategy. Journal of Business Strategy, 29(2) pp. 22-30.
80. Pfeffer, J., and Salancik, G., (1978). The external control of organizations: A resource dependence perspective. Harper & Row, New York.
81. Petzer,C., McGibbon ,C., and Brown, I.,(2011).Adoption of green IS in south Africa an exploratory study ,SAIGS IT ,Cape Town ,pp.330-333.
82. Podsakoff, M., MacKenzie, B., Jeong-Yeon, L., and Podsakoff, P., (2003). Common method Biases in behavioral research: critical review of the literature and recommended remedies, Journal of Applied Psychology, 88 (5)pp. 879-90
83. Powell, W., and DiMaggio,P., (1991). The new institutionalism in organizational analysis. Chicago: University of Chicago.
84. Prasad, A.,Green,P., and Heales,J.,(2013)..Beyond normal competencies: understanding organizational design to develop and sustain IT-related capabilities, Australasian Journal of Information Systems ,18, pp .5-28.
85. Premkumar, G.,and Bhattacharjee,A.,(2008).Explaining information technology usage :a test of competing models. Omega ,36, PP.64-75.
86. Recker,J.,(2013).Scientific research in information systems a beginner guide .Spring.
87. Rogers , E. (2003) The diffusion of innovation , 5th Edition , Free Press , New York .
88. Scott, R., (2003). Organizations: rational, natural, and open systems (5th ed.). Prentice Hall, Upper Saddle River, NJ.
89. Roykof,T.,and Marcoulid ,G., (2006). A first course in structural equation modeling 2nd edition Lowrence Erlbaum Associates. Inc.
90. Scott, W. R. (1995). Introduction: Institutional theory and organizations. In W. R. Scott, & S. Christensen (Eds.), The institutional construction of organizations: xi–xxiii. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.



91. Scott.W.,(2008). Institutional and organization –ideas and interest, Oaks, Sege.
92. Song, J., Zahedi, (2005). Exploring web customers' trust formation in infomediaries. Salvatore T. March, Anne Massey, Janice I. DeGross, eds. Proc. 24th Internat. Conf. Inform. Systems, Seattle, International Refereed Research Journal. – III, Issue 2(2) pp.549-562.
93. Srivastava,S., and Srivastava,R.,(2012). Adoption of green information technology (GIT)in India –a current scenario, Journal of Information and Operations Management, 3(1) pp.61-63 .
94. Swanson,E.,and Ramiller,N.,(2011).Innovating min full with information technology ,MIS Quarterly,28(8) PP. 535-582.
95. Teo, H., Wei, K., and Benbasat, I. (2003). Predicting intention to adopt interorganizational linkages: an institutional perspective. MIS Quarterly, 27(1),pp. 19-49.
96. Tolbert, P., & Zucker, L. (1996). The institutionalization of institutional theory. In S. Clegg, C. Hardy, & W. Nord (Eds.). Handbook of Organization Studies (pp.175-190). London: SAGE.
97. Velte, T, Velte, A and Elsenpeter, R., (2008). Green IT: reduce your information system's environmental impact while adding to the bottom line, McGraw-Hill Companies.
98. Vykoukal, J., Wolf, M., and Beck, R., (2009). Does Green It Matter? Analysis of the Relationship between Green It and Grid Technology from a Resource-Based View Perspective, Pacific Asia Conference on Information Systems .
99. Werts, E., Linn, L., and Joreskog, G. (1974). Intraclass reliability estimate testing structural assumptions. Educational and Psychological Measurement, 34(1), pp.25–33.
- ^{100.} Zhang,H., Lin L., Li,T., (2011). Designing IT systems according to environmental settings: A strategic analysis framework Journal of Strategic Information Systems, 20(1) pp. 80–95.



**Studying the effect of institutional pressures on the attitudes of the managers
of small enterprises in Thi-Qar province toward intention continuance
environmental disposal of e-waste**

Abstract

Currently, there is no established of e-waste treatment in Thi- Qar province, while their creating is increasing every year. It has been well- known that e-waste is a source of environmental degrading and their placement in landfills increases the irreversible climate change. A research model has been developed to link three components: coercive pressure, normative influence, and mimicry, then study their effect on e-waste adopt and continuance intentions. The model was validated using data collected from a field survey of 92 managers of small enterprises in Thi-Qar province. A questionnaire was developed to collect data. It contains five major variables, exemplify by fourteen items. Also, five dimensions' scale is used for the purpose of measuring, subjected to reliability and validity tests. Partial least squares (PLS) is used to test the research hypotheses and validate the model. The analysis that coercive pressure is the most influential in the attitudes toward e-waste disposal, while the normative pressures have had the most significant effect on the continuance of adoption of the e-waste practice. This study is contributed in existing knowledge in the field of IT, regarding the decision maker's intention for the adoption and continued through the development of a theoretical framework that identifies the key factors for the adoption of e-waste and intention continuance.

Keywords: institutional pressures, coercive pressure, normative influence; mimicry pressure; environmental disposal of e-waste .